الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Vice Rectorat de la Formation Supérieure de Troisième Cycle, l'Habilitation Universitaire, la Recherche Scientifiques et la Formation Supérieure de Post-Graduation

قسم علوم التسيير

مطبوعة في مقياس

التدقيق المالي

-مع حالات مقترحة للحل_

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص: إدارة مالية

من إعداد: د.صبايحي نوال

السنة الجامعية 2023-2024

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
فهرس المحتويات	
المقدمة العامة	
المحور الأول: الإطار العام للتدقيق المالي والمحاسبي	07-02
1. التطور التاريخي للتدقيق المالي والمحاسبي	02
2. مفهوم التدقيق المالي والمحاسبي	03
3. الفرق بين المحاسبة والتدقيق	04
4. أهمية التدقيق المالي والمحاسبي	05
5. أهداف التدقيق المالي والمحاسبي	06
المحور الثاني: أساسيات حول التدقيق المالي والمحاسبي	13-09
1. فروض التدقيق المالي والمحاسبي	10-09
2. مبادئ التدقيق المالي والمحاسبي	11
3. خدمات التدقيق المالي والمحاسبي	13-12
المحور الثالث: أنواع التدقيق المالي والمحاسبي	21_15
1. من حيث نطاق (مجال) عملية التدقيق	15
2. من حيث التوقيت الذي يتم فيه التدقيق	15
3. من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق	16
4. من حيث درجة الالتزام	18
5. من حيث الشمولية ومدى مسؤولية المدقق	18
6. تقسيمات أخرى	21-19
المحور الرابع: معايير التدقيق المالي والمحاسبي	40-23
1. معايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما GAAS.	27-23
2. معايير التدقيق الدوليةISA	34-27
3. معايير التدقيق الجزائريةNAA	40-34
المحور الخامس: تقنيات (أدوات) التدقيق المالي والمحاسبي	57-42
1. مفهوم أدلة الإثبات في التدقيق	42
2. أنواع أدلة الإثبات في التدقيق	43-42
3.وسائل الحصول على أدلة الإثبات في التدقيق	45-43
4. محددات أدلة الإثبات في التدقيق	46
5. اختبارات المراجعة التحليلية	54-47
6. اختبارات التحقق التفصيلية	54
7. مراجعة النظم الآلية	56-54
8. خرائط التدفق	57-56
المحور السادس: نظام الرقابة الداخلية	72-59
1. مفهوم نظام الرقابة الداخلية	59

2. مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية	61-60
3. أهداف نظام الرقابة الداخلية	62
4. أنواع نظام الرقابة الداخلية	63
5.مقومات نظام الرقابة الداخلية	64
6. مسؤولية مدقق الحسابات بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية	65-64
6. طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية	65
7. مراحل وإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية	69-66
8. إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر	72-69
المحور السابع: المراحل العملية للتدقيق المالي والمحاسبي	80-74
1.الارتباط	74
2.التخطيط الأولي	76-74
3. إعداد التقرير	80
المحور الثامن: التدقيق الالكتروني	95-82
1. مفهوم التدقيق الالكتروني للحسابات	83-82
2. أهداف التدقيق الالكتروني للحسابات	84
3. فوائد التدقيق الالكتروني للحسابات	85
4. أنواع التدقيق الالكتروني للحسابات	87-86
5. مراحل التدقيق الالكتروني للحسابات	88-87
6. خطوات التدقيق الالكتروني للحسابات	90-89
7. البرمجيات الإلكترونية للتدقيق الالكتروني للحسابات	91-90
8. استخدامات برامج التدقيق الإلكتروني	93
9. المسؤول عن العمل الرقابي ضمن الأنظمة الإلكترونية	94
10. آثار استخدام برامج التدقيق الإلكترونية في العمل الرقابي والمشاكل الناتجة عنها	95-94
المحور التاسع: حالات مقترحة للحل	101-97
الخاتمة	103
قائمة المراجع	107-105

مقدمة

تعتبر مادة التدقيق المالي والمحاسبي من أهم المواد المدرسة في التخصصات المحاسبية والمالية، حيث يركز التدقيق المالي والمحاسبي على تحليل وتقييم البيانات المالية للمؤسسات، فهو يهدف إلى التحقق من دقة وصحة البيانات المالية وتمثيلها الصحيح للوضع المالي للشركة عن طريق فحص السجلات المحاسبية والقوائم والتقارير المالية للتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية المعتمدة والقوانين المعمول بها، بهدف تقديم تقرير يحمل رأي مهني محايد حول القوائم المالية، ويتم تقديم هذا التقرير لأطراف متعددة مثل إدارة المشروع، والمساهمين، والجهات المالية الأخرى، يعتبر دور التدقيق والمراجعة في تقديم الخدمات لهذه الجهات المتعددة مساهمة مهمة في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، ولهذا وجب على دارسي هذه التخصصات الإلمام ببعض المصطلحات المتداخلة في التدقيق المالي والمحاسبي، ومحاولة معرفة أهدافه وأساليبه ومعرفة آخر التطورات الحديثة في مجاله من أجل المواكبة مع النظم العالمية.

بناءا على ما تقدم ارتأينا تقديم هذه المطبوعة التي تحمل مجموعة من المحاضرات كمحاولة لمساعدة الطالب على فهم الأصول والإجراءات والقواعد الفنية والمهنية للتدقيق المالي والمحاسبي لتسهيل عملية الممارسة لهذه المهنة ميدانيا، وذلك بعرض مفاهيم وأساسيات حول التدقيق المالي والمحاسبي، أنواعه ومعاييره، تقنيات أو أدوات التدقيق المالي والمحاسبي ، مع التعريف بنظام الرقابة الداخلية والمراحل العملية للتدقيق المالي والمحاسبي، إضافة إلى محاولة تلخيص كيفية تدقيق الكشوفات المالية، والتطرق إلى التدقيق الالكتروني كأحدث ما وصلت إليه المهنة نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجم المعلومات، وفي الأخير تطرقنا إلى التدقيق المالي في التشريع الجزائري كمحاولة لمحاكاة الواقع في الجزائر.

المحور الأول: الإطار العام للتدقيق المالي والمحاسبي

1. التطور التاريخي للتدقيق المالي والمحاسبي
2. مفهوم التدقيق المالي والمحاسبي
3. الفرق بين المحاسبة والتدقيق
4. أهمية التدقيق المالي والمحاسبي
5. أهداف التدقيق المالي والمحاسبي

1. التطور التاريخي للتدقيق

تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، فكلمة تدقيق Auditing مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها يستمع[1].

ثم اتسع نطاق التدقيق ليشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج، فقد نشأت حاجة صاحب المشروع إلى التأكد من الحسابية للسجلات ومطابقة ذلك لواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال، وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وإدارته، مما أدى بالمساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء بأجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية للتدقيق في فينيسيا بايطاليا عام 1581 وكانت تتطلب ست سنوات تمرينية بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، وقد كان لبريطانيا السبق في هذا التنظيم المهني، حيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت "جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 بالرغم من أن المهنة نشأت هناك قبل ذلك بكثير[2].

وبعد صدور قانون الشركات عام 1862 الذي ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، دفع بمهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها بسبب الحاجة التي نشأت من جرائه، وبعد ذلك تلتها كل من فرنسا عام 1881، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882، ألمانيا عام 1896، كندا عام 1902، أستراليا عام 1904، فلندا عام 1911.....الخ[3]

ويرجع هذا التطور في المهنة إلى السياسات المالية والضريبية في البلدان السابقة الذكر، فقد أدت إلى ظهور نوع جديد من الرقابة هو الرقابة الضريبية، ومن أدواتها التدقيق الضريبي والذي خلق الحاجة إلى خدمات مدققي الحسابات، وكذلك فان التوسع في ملكية الأسهم والسندات، وإنشاء الأسواق المالية، وسع استعمال خدمات التدقيق والمدققين من أجل تقييم نتيجة أعمال الشركات ومراكزها المالية بحياد واستقلالية.

---

[1] - أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 12

[2] - خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 03.

[3] _ المرجع السابق، ص 4

2 . مفهوم التدقيق

تم تعريف التدقيق على أنه " عملية منهجية منتظمة للحصول على الأدلة والقرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، وتوصيل نتائج الفحص للأشخاص المعنيين من أجل الوصول إلى تقرير حول عدالة تصور الميزانية والحسابات الختامية لنتائج أعمال المؤسسة من طرف شخص مهني"[1].

وعرف على أنه: "العمل الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير واجراءات من أجل القيام بالفحص قصد التقييم ومعرفة مدى ملائمة ودرجة الثقة، وسير الأعمال داخل المؤسسة وفقا للمعايير المحددة لها"[2]

فالتدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني.

التدقيق هو عملية تجميع و تقييم أدلة الإثبات حول المعلومات من اجل تحديد درجة ارتباط وامتثال المعلومات للمعايير والأسس المتبعة ،والإبلاغ عن نتيجة العملية من خلال رأي مهني و محايد، و يجب أن يقوم بالتدقيق شخص كفىء و مؤهل و محايد.

إن الغرض الرئيسي من التدقيق الذي يقوم به المدقق المستقل المحايد يمثل الأساس لإعطاء التقرير من قبل المدقق حول البيانات المالية، وأن الأدلة التي يقوم بجمعها من خلال التدقيق هي لأجل التأكد من أن الفقرات والأرصدة الموجودة في البيانات المالية (الميزانية، قائمة الدخل، التدفقات النقدية) هي[3]:

- موجودة فعلا والالتزامات حدثت
- مملوكة للمؤسسة تحت التدقيق وخالية من أية التزامات
- ظاهرة بالقيم وحسب المبادئ المحاسبية
- مقيدة بالدفاتر بصورة كاملة
- تم الإفصاح عنها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

3. الفرق بين التدقيق والمحاسبة

هناك علاقة قوية بين المحاسبة والتدقيق، فالمحاسبة تمثل إجراءات جمع وتصنيف وقيد المعلومات المالية لأغراض تحضير البيانات المحاسبية من قبل المؤسسة نفسها،

[1] -Henri Bougium, Jean Charles Becour, Audit Opérationnelle, Edition Economica, Paris, 1996, p12.

[2] -Jean Charles Becour, Henri Bouquin. Audit Opérationnel, Economica, 2eme Edition, Paris, 1996, p12.

[3] _ ايهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، ط01، 2012، ص 14.

لأغراض اتخاذ القرارات ومن قبل إدارة هذه المؤسسة أو من قبل الأطراف الأخرى، أما التدقيق فيتعلق بالإجراءات المختلفة التي يقوم بها المدقق القانوني المستقل والمحايد لأجل التوصل إلى الرأي فيما إذا كانت المعلومات المسجلة في الدفاتر تعكس وبعدالة الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة وأن هذه البيانات المحاسبية تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فالتدقيق عمل انتقادي منظم يبدأ عندما ينتهي المحاسب من عمله ويقوم به شخص مستقل ومحايد.

ويمكن توضيح الفرق بين المحاسبة والتدقيق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين التدقيق والمحاسبة

البيان	المحاسبة	التدقيق
01	تسجيل، تبويب، تصنيف، وتلخيص البيانات المالية وإيصالها إلى متخذ القرار	فحص انتقادي منظم للسجلات والقوائم المالية
02	المحاسب موظف يتبع إدارة المؤسسة	المدقق جهة خارجية مستقلة محايدة
03	تقوم بقياس الأحداث المالية في المؤسسة من خلال إعداد قائمة الدخل وتوصيل الأوضاع المالية للأطراف المعنية	تقوم بفحص القياس المحاسبي والمعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها حول نتيجة أعمال المؤسسة
04	المحاسب لا يجب أن يكون ملما بالتدقيق	المدقق يجب أن يكون ملما بجميع الأمور المحاسبية
05	المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية	المدقق ملزم بتقديم تقرير حول عدالة القوائم المالية

المصدر: ايهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، ط01، 2012، ص 14.

4. أهمية التدقيق

يعتبر التدقيق من أهم الوسائل للتقييم والرقابة والفحص لكل وظيفة من وظائف المؤسسة حسب الأهداف والسياسة المتبعة والوسائل المتوفرة لتشخيص النقائص والسلبيات التي تواجه المؤسسة، تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات من هذه الأطراف نجد:

أ. إدارة المشروع، الملاك، الاقتصاديون: تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل، لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية، أما الملاك فتهتم بمعرفة المركز المالي لوحداتهم الاقتصادية لاتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه استثماراتهم التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن، بالاعتماد على دقة وصحة القوائم المالية، أما

الاقتصاديون فيعتمدون على القوائم المالية في تقرير الدخل القومي والناتج الداخلي الخام، وفي رسم برامج الخطط الاقتصادية.

ب. بالنسبة للدائنين، والموردون، البنوك ومؤسسات الاقتراض: يعتمد الدائنون والموردون على تقرير المدقق لصحة وسلامة القوائم المالية، لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، والبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى فتعتمد على المركز المالي السليم للمؤسسة في تمويل مشروعاتها.

ج. النقابات، إدارة الضرائب، والهيئات الحكومية: تعتمد نقابة العمال على القوائم المالية المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور، وتحقيق مزايا العمل والمشاركة في الأرباح، كما تعتمدها الهيئات الحكومية، إدارة الضرائب في أغراض عدة منها التخطيط الرقابة، تحديد الوعاء الضريبي، وتقديم الإعانات لبعض الصناعات

5. أهداف التدقيق

تطورت أهداف التدقيق من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة، ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، فالهدف الأساسي من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد من قبل مدقق خارجي مستقل عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار المحاسبة المالية المطبق.

وحتى يتمكن المدقق من إعطاء تأكيد معقول بان البيانات المالية التي قام بتدقيقها خالية من التحريفات الجوهرية فان عليه وضع أهداف ثانوية للتدقيق بغرض التحقق من صحة هذه التأكيدات، وفي سبيل ذلك يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن اللازمة لفحص كل تأكيد من تأكيدات الإدارة للتحقق منها وتشمل الأهداف الثانوية للتدقيق ما يلي:

أ. الوجود والتحقق: أي جميع العناصر الظاهرة في الميزانية وجدول النتائج التي يتم تدقيقها موجودة فعلا، أي قد تحققت خلال السنة التي تغطيها القوائم المالية[1]، حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة فيسعى المراجع إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات

[1] _ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 16.

ب. الملكية والمديونية: التأكد من أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، فعلى سبيل المثال يفحص المراجع سندات أو صكوك ملكية الأصول وعقود المبيعات للتحقق من ملكية المخزون، وبالنسبة للأصول المملوكة للآخرين والمؤجرة للعميل فان المراجع يجب أن يتحقق من أن المدفوعات المقابلة لاستخدام هذه الأصول اعتبرت مصروفات ولم يتم رسملتها، أما فيما يتعلق بالالتزامات فانه يجب أن يتحقق المراجع من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر

ج. الشمولية أو الكمال: التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات وتوفر معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة والذي يعتبر من أهم أهداف التدقيق لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي

د. شرعية وصحة الحسابات: يقصد بالشرعية التأكد من أن القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها مع احترام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أما صدق الحسابات فيقصد بها أن المراجع قام بفحص الحسابات وتأكد من عدم وجود أخطاء جوهرية قدر المستطاع مع احتمال وجود الخطأ دائما خاصة في المؤسسات الكبيرة الذي يعتمد فيها على العينات الممثلة للمجتمع الإحصائي[1].

ه. التقييم والتخصيص: التأكد من استعمال الطرق المحاسبية المعروفة عند تقييم الأحداث المحاسبية الخاصة بها تطبيقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها للحصول على صورة حقيقية للحالة المالية للمؤسسة والذي من شأنه أن يضمن:

- ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش
- ✓ الالتزام بالمبادئ المحاسبية
- ✓ ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى

و. العرض والإفصاح: القيم الظاهرة في القوائم المالية تم تصنيفها وتبويبها بصورة سليمة، وأن طرق الإفصاح تتماشى وتلك التي تتطلبها المبادئ المحاسبية المقبولة، فالهدف من التدقيق هو إعطاء رأي موضوعي في التقارير للأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة، إضافة للتحقق من سلامة تبويب وتصنيف الحسابات المختلفة والإفصاح عن كل المعلومات اللازمة والمهمة عن الأصول[2].

ل. إبداء الرأي الفني المحايد: إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي، أي أن المراجع يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى الالتزام بتطبيق

[1] - محمد بوتين المراجعة وتدقيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 30 .

[2] - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 16

المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية[1].

[1] _ عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص 24

المحور الثاني: أساسيات حول التدقيق المالي والمحاسبي

1. فروض التدقيق المالي والمحاسبي
2. مبادئ التدقيق المالي والمحاسبي
3. خدمات التدقيق المالي والمحاسبي

يرتكز التدقيق على مجموعة من الأساسيات والمبادئ وقبل التطرق إليها يجب معرفة فروض التدقيق والتي لم تحظى بالاهتمام التي حظيت به فروض المحاسبة والتي تمثلت فيما يلي:

1. فروض التدقيق

يعرف الفرض على أنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك، كما يعتبر الفرض مقدمة أو معتقد سابق وأساسي تعتمد عليه الأفكار والمعتقدات والقواعد الأخرى[1] وتتمثل الفروض الأساسية التي يعتمد عليها التدقيق فيما يلي:

أ. قابلية البيانات المالية للفحص: إن لم تكن البيانات قابلة للفحص فلا مبرر لوجود مهنة التدقيق، يستمد هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية وتشمل هذه المعايير:

- **الملائمة:** وتعني ضرورة ملائمة المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها

- **القابلية للفحص:** تتمحور مهنة المراجعة على فحص البيانات والقوائم المالية، فاذا لم تكن البيانات قابلة للفحص فلا مبرر لوجود عملية التدقيق، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات من جهة أخرى.

- **البعد عن التحيز:** بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية

- **القابلية للقياس الكمي:** وهو خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات وأن تكون أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية

ب. عدم وجود تعارض بين المدقق والمؤسسة: الإدارة تعتمد في اتخاذ قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي المدقق فهي تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها، والعكس كذلك فان الإدارة توفر معلومات للمراجع يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد مبني على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

[1] - فاتح سردوك، مراجعة الحسابات وضرورة ايجاد نظرية لها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الأول، 2008، ص 78

ج. خلو القوائم المالية من أية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية: وهو مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء، فعلى المدقق عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختباراته بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء.

د. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: بوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يكون من الصعوبة احتمال حدوث الخطأ ولكن لا يستبعد إمكانية حدوثه فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة، مما يجعل من الممكن إعداد برنامج لعملية المراجعة بصفة تخفض من مدى الفحص بحيث يمكن استخدام المراجعة الاختيارية بدلا من التفصيلية.

ه. التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: فالمدققون يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة مختلف القوائم المالية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة للمركز المالي الحقيقي لها.

و. العناصر التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل: ويعني إذا اتضح للمدقق إن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفتها وأن الرقابة الداخلية سليمة، فانه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك.

ل. فرض التزامات مهنية على المراجع تتناسب ومركزه: أي أن مسؤولية المراجع تتناسب مع مركزه والعمل المطلوب منه، فالالتزامات المهنية التي يفرضها مركز مراجع الحسابات قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول معايير المراجعة المتعارف عليها.

2. مبادئ التدقيق

يرتكز التدقيق على مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: ويعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيانها، وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جانب، ومعرفة وتحديد احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جانب آخر[2].

ب. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: يغني أن يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة رئيسية منها أو فرعية، وكذلك جميع التقارير والقوائم المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير.

[2] - أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 23

ج. مبدأ الموضوعية في الفحص: الابتعاد عن عنصر التقدير الشخصي، بالاستناد إلى الغدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الأخطاء فيها أكبر من غيرها.

د. مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: أي وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية، لما لها من أهمية كبرى في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة.

ه. مبدأ كفاية الاتصال: أي مراعاة أن تكون تقارير الشخص القائم بعملية التدقيق أداة لنقل صورة حقيقية وواقعية عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع الأطراف المتعاملة معها.

و. مبدأ الإفصاح: مراعاة توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة من خلال تقرير المدقق، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها.

ل. مبدأ الإنصاف: مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية عادلة لجميع الأطراف والجهات المرتبطة بالمؤسسة سواء كانت الداخلية أو الخارجية.

ك. مبدأ السببية: يجب أن يشمل تقرير المدقق على تفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجهه أثناء أداء مهامه، وأن توضح الاقتراحات المقدمة على أسباب موضوعية.

3. خدمات التدقيق المالي والمحاسبي

يقدم التدقيق المالي والمحاسبي عدة خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. خدمات التأكيد: وهي الخدمات المهنية المستقلة التي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات لاتخاذ القرارات والتي تتطلب استقلالية وبذل العناية المهنية بشكل معقول، وتتمثل في خدمات إبداء الرأي أو التصديق وتشمل تدقيق القوائم المالية وفحصها، وخدمات أخرى لإبداء الرأي[3].

ب. خدمات التأكيد الأخرى: والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): خدمات التدقيق المالي والمحاسبي

_ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 10[3]

خدمات التأكيد الأخرى	الأنشطة المرتبطة بها
تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار والمشتقات المالية والرقابة عليها	تقييم عمليات إدارة وممارسة الاستثمارات من قبل المؤسسة وتحديد مدى فعاليتها
تقييم عمل ادارة المبيعات	تقييم قواعد وأصول وإجراءات التعامل الصحيح مع العملاء
تقييم مخاطر تجميع وتخزين وتوزيع المعلومات الالكترونية	تقييم مخاطر معالجة البيانات الكترونيا ومدى كفاية الوسائل الرقابية في ذلك
تقييم المخاطر الناتجة عن الغش والمخالفات والأفعال غير القانونية	تقييم سياسات ونظم ولوائح المؤسسة من حيث فعاليتها للحد أو منع أو اكتشاف الغش والمخالفات
تقييم مدى الالتزام بالقواعد والإجراءات والسياسات المنظمة في مجال الصناعة	فحص العمليات التي تقوم بها المؤسسة لبيان مدى توافقها مع مثيلتها في نفس الصناعة من حيث الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لحركة التجارة
شهادة الايزو 9000	التصديق على مدى التزام المؤسسة بإتباع معايير الايزو 90000 للرقابة على جودة المنتجات لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة
تدقيق بيئي	تقييم مدى التزام المؤسسات بالقوانين والمعايير الخاصة بحماية البيئة

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 16

بالإضافة إلى خدمات أخرى يقدمها التدقيق تتمثل فيما يلي:

- **خدمات استشارية:** تشمل الخدمات الاستشارة عدة مجالات تهدف إلى دعم الشركات والمؤسسات في تحسين أدائها وتطوير عملياتها المالية ومن أمثلة هذه الخدمات نجد تقييم الأداء الضريبي والامتثال الضريبي ويشمل تقديم استشارات حول كيفية تنظيم الأنشطة المالية لتحقيق التوافق مع القوانين الضريبية، تقديم استشارات بشأن كيفية تحسين إعداد التقارير المالية وتطوير النظم المحاسبية، تقديم تقييم مستقل للعمليات المالية وتحليل الأداء وتقديم الاقتراحات لتحسين الكفاءة والفعالية، مساعدة المؤسسات في تحديد وإدارة المخاطر المالية وتطوير أنظمة التحكم الداخلي لضمان الامتثال والسلامة المالية، الاستشارات في مجال التخطيط المالي كتقديم استشارات بشأن استراتيجيات الاستثمار وإدارة الأصول، تقديم استشارات حول كيفية تحسين العمليات التشغيلية وتقليل المخاطر من خلال تقييمات دورية ومستقلة للنظم والإجراءات الداخلية.

- **خدمات محاسبية:** يتم توفير هذه الخدمات بناء على احتياجات العملاء وتوجيهاتهم الفردية، هذه الخدمات تساعد على تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة من بين هذه الخدمات نجد تدقيق الحسابات وهي عملية تقييم مستقل للسجلات المالية والتقارير الخاصة بالمؤسسة بهدف التأكد من دقتها وموثوقيتها، فهم وتحليل البيانات المالية لتوفير رؤية تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- **الخدمات الضريبية:** تهدف الخدمات الضريبية التي يقدمها التدقيق إلى مساعدة المؤسسات والأفراد في فهم والامتثال للتشريعات الضريبية المعمول بها وتقديم من بين هذه الخدمات إعداد الإقرارات الضريبية اللازمة للشركات والأفراد وتقديمها إلى السلطات الضريبية المعنية، تنظيم الأعمال والمعاملات المالية بطريقة تقلل من العبء الضريبي والاستفادة من الإعفاءات والامتيازات الضريبية، تفسير التشريعات الضريبية من أجل إتباع الإجراءات الضريبية الصحيحة والوثائق المطلوبة.

المحور الثالث: أنواع التدقيق المالي والمحاسبي

1. من حيث نطاق (مجال) عملية التدقيق
2. من حيث التوقيت الذي يتم فيه التدقيق
3. من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق
4. من حيث درجة الالتزام
5. من حيث الشمولية ومدى مسؤولية المدقق
6. تقسيمات أخرى

1. أنواع التدقيق

يختلف التدقيق باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها، ويمكن تصنيف عملية التدقيق حسب عدة مؤشرات وهي كالتالي:

أ. من حيث نطاق (مجال) عملية التدقيق

- **التدقيق الكامل:** بموجب هذا النوع يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات 100% وهو ما يسمى تدقيقا كاملا تفصيليا، وقد تطور التدقيق الكامل إلى ما يسمى تدقيق كامل اختياري حيث يقوم المدقق بفحص عينات من السجلات والمستندات التي تتناسب مع أنظمة الرقابة الداخلية تناسبا عكسيا، ولا يجوز الحد من سلطة التدقيق بتحديد حجم نطاق التدقيق في كل من التدقيق الكامل والكامل الاختياري

- **التدقيق الجزئي:** يقتصر على فحص بعض العمليات أو البنود التي يعهد اليه بتدقيقها فقط، كفحص مخزون السلع، لا يعطي المدقق رأي فني حول القوائم المالية في هذا النوع من التدقيق.

ب. من حيث التوقيت الذي يتم فيه التدقيق

- **تدقيق نهائي:** يكلف به المدقق بعد انتهاء الفترة المالية وإجراء التسويات النهائية وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وإقفال الحسابات لصالح المشروعات الصغرى والمتوسطة ويقتصر غالباً على تدقيق عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية لذا يطلق عليه اسم **"تدقيق الميزانية"** ومن أهم عيوبه[1]:

✓ الفشل في اكتشاف الأخطاء والغش وقت حدوثها؛

✓ تأخر تقديم التقرير؛

✓ تشويش العمل في مكتب المدقق والمنشأة مما يؤدي إلى ارباك في العمل في المكتب المدقق والعميل.

- **تدقيق مستمر:** من خلال زيارات متعددة للمؤسسة من خلال خطة وبرنامج تدقيق شامل، مما يساعد على التوسع في البحث وزيادة حجم الاختبارات والانتهاء المبكر من إبداء الرأي عن القوائم المالية محل الفحص، ومن أهم مميزاته نجد[2]:

[1] - إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، ط01، 2012، ص 24.
[2] - خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 19.

✓ التعرف الدقيق على المنشأة بصورة أفضل والتدقيق بشكل أدق لتوفر الوقت

✓ سرعة اكتشاف الغش والخطأ

✓ انتظام العمل في مكتب المدقق لوجود المجال الزمني الواسع وانجازها في وقتها دون اهمال أو تقصير؛

✓ تقليل فرص التلاعب بالدفاتر نتيجة الزيارات المتكررة للمدقق وما يتركه من أثر نفسي على موظفي المشروع.

وبالرغم من هذه الخصائص إلا أنه يعاب على هذا النوع من التدقيق ما يلي[1]:

✓ احتمال تغير الأرقام بعد تدقيقها؛

✓ تعطل عمل موظفي قسم المحاسبة بين فترة وأخرى نتيجة الزيارات المتكررة؛

✓ احتمال نشوب صلات تعارف وعلاقات ودية بين مدقق الحسابات وموظفي المشروع مما قد يؤثر بشكل أو آخر على استقلالية مدقق الحسابات؛

تحول عملية التدقيق إلى عمل روتيني غير تحليلي.

ج. من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق

- **تدقيق داخلي:** عرفه مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه "وظيفة يؤديها موظفين داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، بهدف التأكد من تنفيذ السياسات الإدارية والتحقق من سلامة مقومات الرقابة الداخلية سلامة معلوماتها ودقتها".[2]

- **تدقيق خارجي:** تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المؤسسة والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة مالية معينة أهم مميزاته أنه[3]:

✓ استقلال المدقق عن المنشأة محل التدقيق؛

---

[1] - ايهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2]-، محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية- دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، 2017، ص 34.

[3] - رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات، مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 45.

- ✓ اهتمام المدقق بالبحث والكشف عن الأمور المادية؛
- ✓ اجراء الفحص باستخدام أسلوب العينات؛
- ✓ إبداء الرأي الفني المحايد في البيانات المالية المنشأة.

ويمكن توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من خلال أوجه الشبه وأوجه الاختلاف المبينة في الجداول أدناه

الجدول رقم (2) أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والخارجي

أوجه التشابه	التدقيق الداخلي والخارجي
المصلحة المشتركة والهدف	وجود نظام محاسبي ملائم يوفر معلومات مالية دقيقة كما يعتبران نظام فعال للضبط الداخلي لمنع حدوث الأخطاء والتلاعب والحد منها
الاهتمام	يهتمان بالتدقيق المالي للعمليات داخل المنشأة
التكامل	كلاهما يكمل لآخر من حيث الحاجة لهما ومن حيث انعدام الاستقلالية الكاملة للمدقق الداخلي توجب استقلالية المدقق الخارجي، كما يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي المدعم للرقابة الداخلية لتحديد نطاق الفحص

الجدول (3) أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

أوجه الاختلاف	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
الهدف	إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة	إبداء الرأي الفني المحايد في شكل تقرير حول صحة وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة بشكل سنوي ونتيجة أعمالها
النطاق	محدد من قبل إدارة المؤسسة مع إمكانية التعديل حسب الوقت والموارد المتاحة	يتحدد نطاق التدقيق الخارجي وفقا لعقد المؤسسة مع المدقق، معايير التدقيق المتعارف عليها إلى جانب القوانين المنظمة لمهنة التدقيق
الموقع في الهيكل التنظيمي	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة خبير ذو كفاءة احترافية في مختلف المجالات خاصة في مجال المحاسبة	شخص خارجي مستقل من خارج المؤسسة
الاستقلالية	استقلالية جزئية، مستقل عن باقي أقسام المؤسسة وتابع للإدارة للعليا.	استقلالية كاملة وليس له علاقة لا بأقسام المؤسسة ولا بالإدارة العليا
التعيين، المسؤولية والتقرير	معين من قبل إدارة المؤسسة، ويعتبر مسؤولا أمامها ويقدم تقريره لها أو للجنة التدقيق	معين من قبل مجلس الإدارة ثم الجمعية العامة للمساهمين، ويعتبر مسؤولا أمام هذه الأخيرة، ويقدم تقاريرها لها ولمختلف الأطراف المهتمة
التوقيت	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار السنة	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة، أو في فترات منتظمة ودورية خلال السنة
الهدف من تقييم نظام	التعرف على مدى متانة النظام	لتحديد نطاق عملية التدقيق وكمية

الرقابة الداخلية	وتقويمه وتحسينه ومعالجة نقاط الضعف	الاختبارات اللازمة
وتيرة التدقيق	يقوم المدققون الداخليون بمهامهم بشكل مستمر نظرا لتواجدهم الدائم في المؤسسة	يقوم المدققون الخارجيون عموما بمهامهم بشكل متقطع وفي الأوقات المميزة للمصادقة على الحسابات النهائية إلا بعض الحالات التي تتطلب الحضور الدائم
الإطار المهني	معايير التدقيق الداخلي، وقواعد السلوك، بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي	المعايير الدولية للتدقيقISAs، معايير التدقيق المقبولة عموما GAAS، بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي

المصدر: واكر مريم، التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين جودة التدقيق الخارجي في بيئة الأعمال الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، محاسبة وتدقيق، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2023، ص44

د. من حيث درجة الالتزام

- **تدقيق الزامي (قانوني):** وهو التدقيق الذي ينص القانون على حتمية القيام به، حيث تلتزم المؤسسة بتعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، وتنص القوانين واللوائح المنظمة للشركات والهيئات التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة على ضرورة تعيين مدقق خارجي لها، ويعتبر عدم تعيينه من المخالفات القانونية[1].

- **تدقيق اختياري:** تدقيق لا يلزم به أي قانون يطلبه أصحاب المؤسسة والذي قد يكون كاملا أو جزئيا، بغرض زيادة الثقة في القوائم المالية

ه. من حيث الشمولية ومدى مسؤولية المدقق:

- **التدقيق العادي:** هدفه التأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالة ونتيجة الأعمال والمركز المالي، ويعد المدقق مسؤول عن أي تقصير أو إهمال.

- **التدقيق لغرض معين:** هدفه البحث عن حقيقة معينة والوصول إلى نتائج محددة يستهدفها الفحص، وقد يكون هذا الفحص قد سبقه فحص أو تدقيق عادي، ومن أمثلة الفحص لغرض عين نجد[2]:

[1] - أحمد عبد المولى الصباغ، عادل عبد الرحمان أحمد، كامل السيد أحمد العشماوي، أساسيات المراجعة ومعاييرها، ط1، بدون دار نشر، مصر، 2008، ص 12

[2] - ايهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص 25

✓ فحص الدفاتر والسجلات لاكتشاف غش ما أو أسباب اختلاس معين؛

✓ تحديد قيمة الشهرة في حالة انسحاب أو انضمام شريك؛

✓ تحديد قيمة السهم في الإدماج أو حساب تركة ويعد المدقق في هذا النوع مسؤول عن كل اهمال أو تقصير.

و. تقسيمات أخرى

التدقيق المالي: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة بالمؤسسات بهدف الخروج برأي فني محايد ويشمل الفحص والتحقق والتقرير للوقوف عل عدالة القوائم المالية في تطويرها لنتائج أعمال المؤسسة من خلال فروعه المتمثلة في:

✓ **التدقيق المستندي:** محاسبيا لا بد من إرفاق جميع العمليات المالية للمؤسسة بأدلة إثبات تعرف بالمستندات، ويقوم التدقيق المستندي على أساس هو الأداة الأولى التي يعتمد عليها المدقق، وذلك من خلال مقارنة البيانات التي يتضمنها المستند مع ما تم تسجيله في الدفاتر، وفحص سلامته وصحته القانونية[1].

✍ **التدقيق الفني:** ويشمل التطبيق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها استرشاد بمعايير التدقيق المتعارف عليها كنسب الاهتلاك، الاحتياط .....الخ.

✍ **التدقيق الحسابي:** يهتم بالعمليات الحسابية (الجمع، الطرح، القسمة، النسبة) تأكيد على صحة الأرقام المعلن عليها في القوائم المالية.

- **التدقيق العملياتي:** عملية تقييم ومراجعة العمليات الداخلية في المؤسسة بهدف تحسين الكفاءة والفعالية، يشمل التحقق من سير العمل وتقييم الإجراءات والسياسات، تحليل البيانات المالية والعملياتية، وتحديد الفجوات أو الأخطاء التي يمكن تحسينها.

- **التدقيق الجبائي:** عملية تقييم التقارير والبيانات الضريبية المقدمة من طرف الأفراد والمؤسسات للسلطات الضريبية، يهدف إلى التحقق من صحة الافصاحات المالية والضريبية المقدمة، وضمان امتثالها للتشريعات الضريبية المعمول بها.

- **التدقيق الاجتماعي:** تتضمن عملية التدقيق الاجتماعي تقييم العمليات الداخلية والسياسات والممارسات المتبعة في مجالات مثل العلاقات مع الموظفين والعملاء والمجتمع المحلي، وكذلك تأثير الشركة على البيئة والمجتمع بشكل عام، تعتبر عملية

[1] - محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل –الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص48

التدقيق الاجتماعي جزءا أساسيا من إستراتيجية الشركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، حيث يساهم في تعزيز الثقة بين الشركة والمساهمين والمجتمع بشكل عام، ويساهم في بناء سمعة ايجابية للشركة.

- **تدقيق الإعلام الآلي:** ويعني عملية التحقق والتقييم لضمان أن الأنظمة الآلية مثل البرمجيات والأجهزة والعمليات الآلية الأخرى، تعمل بشكل صحيح وفعال، يهدف تدقيق الأنظمة الآلية إلى ضمان سلامة وأمان البيانات وتحقيق الأداء المطلوب، والامتثال للمعايير واللوائح المعمول بها.

- **التدقيق الاستراتيجي:** وهو تقييم ومراجعة إستراتيجية وأهداف الشركة بهدف التاكد من ملائمتها للظروف الحالية والمستقبلية، وضمان تحقيق الأهداف، تتضمن عملية التدقيق الاستراتيجي تقييم العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على تنفيذ الإستراتيجية مثل: التكنولوجيا والموارد البشرية، تحديات السوق والمنافسة، التغيرات في البيئة التشريعية أو السياسية.

- **التدقيق البيئي:** تقييم ومراجعة تأثيرات النشاطات التشغيلية للشركة على البيئة المحيطة بها، يهدف هذا التدقيق إلى تحديد وتقييم الآثار البيئية لأنشطة المؤسسة، وتحديد النقاط التي يمكن تحسينها لتقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة، يتضمن التدقيق البيئي تقييم مختلف جوانب النشاطات التشغيلية مثل استخدام الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة والمواد الخام، إدارة النفايات والانبعاثات، التأثيرات البيئية للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

- **التدقيق الإداري:** تشمل عملية التدقيق الإداري تقييم الهياكل التنظيمية، وتوزيع السلطات والمسؤوليات، وعمليات اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي، إدارة الموارد البشرية، وأنظمة المعلومات الإدارية، ويمكن أن يشمل تقييم الأنظمة الداخلية للمراقبة والرقابة، وتحليل التكاليف والعائدات، وتقديم التوجيهات لتحسين ادارة المخاطر وتحقيق الأهداف المؤسسية.

المحور الرابع: معايير التدقيق المالي والمحاسبي

1. معايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما GAAS
2. معايير التدقيق الدولية ISA
3. معايير التدقيق الجزائرية NAA

إن أهم المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة يعملون في ضوئها، ومهنة التدقيق كغيرها من المهن الأخرى لها قواعدها وأصول ممارستها التي بقيت إلى وقت قريب في حكم المتعارف عليها بين ممارسيها، والتي تمثل ارشادات عامة تساعد المدققين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند مراجعة القوائم المالية، وقد أصدر المجمع المحاسبي الأمريكي AICPA في عام 1939 تسعة معايير للمراجعة أضاف إليها معيارا آخر في عام 1954م تحت اسم معايير المراجعة المقبولة عموما GAAS

وبعد ظهور اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، وإصدارها لمعايير التدقيق الدولية بدءا من 2001م والتي كانت تهدف إلى توحيد ممارسة المهنة، قامت معظم الدول بإصدار معايير للتدقيق تتناسب ومتطلبات البيئة المحاسبية بها، والجزائر كغيرها من الدول قامت بإصدار معايير للتدقيق ابتداء من 2016م، ولهذا سوف يتم التطرق إلى معايير التدقيق المتعارف عليها، ومعايير التدقيق الدولية، إضافة إلى المعايير الجزائرية للتدقيق.

1. معايير التدقيق المتعارف عليها GAAS

لمهنة التدقيق معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم وهذه المعايير هي المرشد للقضاء وللمحاكم وللممارسين للمهنة، ولقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهدا على وضع معايير أداء معينة صدرت في عام 1954 ضمن كتيب تحت عنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها" ولقد جاءت مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

أ. المعايير العامة (الشخصية): وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمن سيزاولون مهنة التدقيق، ولهذا أطلق عليها معايير شخصية وهي تحتوي على ثلاثة معايير وهي:

- التأهيل العلمي والعملي (التدريب والكفاءة): يشمل التدريب اللازم لمهمة مدقق الحسابات الخارجي المستقل منهاجا علميا موسعا تليه دراسة مهنية شاملة في المحاسبة والمواد المرتبطة بها، ومواصلة الدراسة والمداومة على الاطلاع على المجالات المهنية والنشرات والبيانات التي تصدر عن مختلف الهيئات المهنية والرسمية التي تعني بالمحاسبة، كما ينطوي على الاشتراك بانتظام في الاجتماعات والندوات التي تعقدها المنظمات المهنية التي تهتم ليس فقط بالمحاسبة وإنما بالعلوم ذات العلاقة بالمحاسبة كإدارة الأعمال والاقتصاد والإحصاء.....الخ، الا أن هذا التدريب يبقى قاصرا بوجه عام

ما لم ترافقه الخبرة العملية والأساس العلمي على السواء لكي يحوز على مستوى الكفاءة اللازم ليفي بمسؤولية مدقق الحسابات.

- **الاستقلال (الحياد):** تتطلب الاستقلالية قيام المدقق بعمله دون التعرض لأي ضغوط كما يرى البعض استقلال وحياد المدقق الخارجي بأنه "التزام المدقق بالعدالة والنزاهة والموضوعية وعدم التحيز مع جميع الأطراف المستفيدة من القوائم المالية"[1]، يعتبر الاستقلال من أهم ما يجب توفره في المدقق وهو جوهر عملية التدقيق الخارجي والمميز لها، فعلى مدقق الحسابات أن يكون رأيه من خلال استقلاله **الفكري والظاهري** والذي من شأنه أن يضفي مزيدا من الثقة على البيانات المالية

- **العناية المهنية الواجبة (الحذر المهني المعقول):** أن يؤدي المراجع عمله بالعناية المهنية الواجبة في عملية التخطيط وأداء عملية المراجعة كما يتطلب التأكد من اكتمال أوراق المراجعة ومدى كفاية أدلة الإثبات وملائمة تقرير المراجعة[2]، إذن العناية الواجبة تتطلب مراجعة انتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم، والأحكام التي يقررها المساعدون، كما تتطلب عناية لازمة بأوراق عمل المدقق وحصوله على أدلة وقرائن الإثبات، إن العناية الواجبة تتعلق بما يؤديه المدقق من عمل وبدرجة حسن أدائه له، فمثلا بالنسبة لأوراق العمل تتطلب العناية أن تكون محتويات تلك الأوراق كافية لدرجة تدعم رأيه وما يصرح به عن تطبيقه لقواعد التدقيق

ب. معايير العمل الميداني: وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإجراءات تنفيذ عملية التدقيق، وتتمثل فيما يلي:

- **التخطيط والإشراف على المساعدين:** وضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق مع إمكانية خضوعها للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل وذلك لضمان سير العمل، وكلما زاد عدد الأفراد القائمين على عملية التدقيق كلما زادت الحاجة إلى دقة تحديد السلطات والمسؤوليات، كما يجب أن تجرى عملية التدقيق تحت إشراف المراجع وتبقى مسؤوليته في تأمين القدر الكافي من المراجعة للعمل الذي يقوم به مرؤوسوه تحت إدارته، كما أن عليه التوقيع على جميع التقارير والرسائل التي تشكل تعبيرا عن رأي المراجع أو تكليف غيره بتوقيعها مع الإبقاء على مسؤولياته

[1] - بودلال حنان، **التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق مالي ومحاسبي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 128

[2] - الشيشيني حاتم محمد، **أساسيات المراجعة "مدخل معاصر"**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 79.

- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يجب على المراجع دراسة النظام المطبق وتقييمه وذلك ليحدد نطاق عملية التدقيق ومدى الاختبارات التي يجب أن تقتصر عليها عملية تدقيق الحسابات، يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل التالية: الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية، استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية، إعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

- **جمع أدلة وقرائن الإثبات الكافية:** يجب التوصل إلى عناصر إثبات موثوقة عن طريق المعاينة والملاحظة والتحريات والمصادقات وغيرها، ويمكن تقسيم هذه الأدلة والقرائن إلى قسمين: **داخلية** مثل: دفاتر الحسابات، الشيكات، مستندات القيد، أوامر الشحن، طلبات البضائع، قوائم حسابات البنوك، العقود وملفات حفظ الرسائل ومحاضر اجتماع مجلس الإدارة أو المساهمين ومختلف اللجان، **وخارجية** وتشمل المصادقات من العملاء والموردين، ونتائج الاطلاع أو الملاحظة والاستفسارات التي تجرى خارج المؤسسة، رسائل المحامين وقوائم أسعار البضاعة والسجلات الحكومية والقوانين والأنظمة التي تخضع لها المؤسسة التي يجري تدقيق حساباتها، وتستخدم المعلومات التي تستخلص من هذه المصادر في تأييد البيانات الداخلية وتعزيزها.

يجب أن تكون القرائن والأدلة التي يقوم بجمعها ملائمة أولا **وكافية** ثانيا، القرائن الملائمة هي تلك التي تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع التدقيق وأن الوسيلة المستعملة في جمع تلك الأدلة مناسبة أيضا، أما عن كفاية الأدلة والبيانات فذلك عائد لتقدير المدقق وحكمه الشخصي

ج. معايير إعداد التقرير: وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وشروط ذلك التقرير وهي:

- **اتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** وهي قواعد وأصول محاسبية تطبق في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في العمل، ويقصد بالمبادئ هنا ليس فقط القوانين والنصوص العريضة الواجب إتباعها وإنما طرق تطبيق تلك المبادئ أيضا، وهذا يحتم على المراجع الإلمام التام بالمبادئ المتبعة في المؤسسة تحت التدقيق والمبادئ البديلة أيضا.

- **ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية:** يعني تطبيق المبادئ واستمراريتها من سنة إلى أخرى وأثناء السنة نفسها، وهنا يجب على المدقق أن يذكر في تقريره ثبات استعمال المبادئ أو واقعة استبدال مبدأ متعارف عليه بمبدأ آخر متعارف عليه كلما ترتبت على هذا الاستبدال آثار جوهرية في الحسابات المعنية، وهذا التحفظ في التقرير ضروري لكي يعلم من يطلع

على الحسابات بأن تغييرا طرأ على المبادئ المحاسبية المستعملة، ولان عدم الإفصاح عن حدوث التغيير قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الذين يعتمدون في قراراتهم على تلك البيانات المحاسبية ومثال ذلك تغيير الطريقة المتبعة في الاهتلاك من طريقة القسط الثابت إلى المتناقص، تغير طريقة جرد المخزون من طريقة الوارد أولا الصادر أولا إلى طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا والفائدة من هذا المعيار (الثبات) تكمن في إعطاء التأكيد الكافي لمقارنة القوائم المالية من سنة لأخرى.

- **كفاية المعلومات (إظهار الواقع في التقارير):** على المراجع أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ ويدخل في نطاق هذه القاعدة شكل البيانات الحسابية وترتيبها والمصطلحات المستعملة فيها والملاحظات المرفقة بها والأسس التي بنيت عليها الحسابات المدرجة فيها والالتزامات الطارئة وحقوق الغير في الموجودات وحصص ا أرباح الممتازة المتأخر دفعها وأي حصر على توزيع الأرباح والمعلومات المناسبة المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل وبحقوق المساهمين وما إلى ذلك.

- **إبداء الرأي:** إصدار تقرير يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد المستقل حول صحة القوائم المالية ككل، ويكون هذا التقرير خاليا من التحفظات (يشار إليه عادة بعبارة شهادة نظيفة) اذا وجد البيانات المقدمة مطابقة لقواعد التدقيق جميعها، والتقرير الخالي من التحفظات هو تقرير لا يسجل فيه المدقق أي اعتراض أو تحفظ بشأن الوقائع والبيانات المذكورة في التقرير.**(رأي ايجابي بدون تحفظات)**

أما إذا حصل نقص في تطبيق قواعد التدقيق فيجب ذكر بصراحة أوجه النقص أو مدى الخروج على تلك القواعد، ويجب أن تدرج التحفظات الخاصة برأي المدقق بإيجاز ووضوح، أما سبب التحفظ فيذكر في فقرة الرأي مع ذكر وقائع التحفظ وتفصيلاتها وأثرها في فقرة أو فقرات وسطية بين فقرتي النطاق والرأي **(رأي ايجابي بتحفظ)**

وإذا تعذر تأييد صحة بند أو بنود جوهرية من بنود البيانات الحسابية وبصورة تقنع المدقق المستقل، أو إذا فرض العميل قيودا على نطاق عملية التدقيق وكان أثرها جوهريا فيجب على المدقق أن يمتنع عن إبداء رأيه وتذكر أسباب الامتناع بصورة واضحة في فقرة الرأي من تقرير المدقق **(الامتناع عن تقديم الرأي)**

أما إذا كانت التحفظات من ا أهمية الكافية بحيث لا يستطيع المدقق أن يقدم تقريرا مقيدا ببعض التحفظات فحسب، يجب عليه أن يبدي رأيا سلبيا، وذلك لأن لديه من المعلومات ما يكفي لتكوين رأيه في أن البيانات المالية تظهر موقف الشركة المالي

بصورة خاطئة، ويجب عليه أن يفصح عن الأسباب الجوهرية المبررة لتقديم مثل هذا الرأي، ويكون ذلك عادة بإشارة إلى فقرة متوسطة في تقريره يصف فيها ظروف الحال.

وفي جميع الحالات التي يرتبط فيها اسم مدقق الحسابات ببيانات مالية، يجب أن يشمل تقرير المدقق على عبارة صريحة تبين طبيعة الفحص الذي أجراه ومقدار المسؤولية التي يتحملها، فمثلا عند إعداد البيانات المالية دون تدقيق يجب أن يبين في مكان بارز من كل صفحة من صفحات التقرير عبارة تحذيرية مثل "أعد من واقع الدفاتر دون تدقيق، إذا كانت تلك البيانات تحتوي أيضا على ملاحظات المدقق، عندها يجب أن تشمل هذه الملاحظات أيضا على عبارة تفيد امتناع المدقق عن إبداء رأيه في محتويات تلك البيانات

2. معايير التدقيق الدولية ISA

أ. مفهوم معايير التدقيق الدولية ISA

تعرف معايير التدقيق بأنها بمثابة مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية، وعن طريق الاتفاق العام بين أعضاء المهنة لتكون مرشدا عاما يوضح طريقة العمل بحيث تمثل مقياسا موحدا للاداء[1]، وتمثل المعايير الصادرة عن IFAC مستويات للأداء المهني تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط لعملية التدقيق، وتحدد الاطار الذي يعمل المدقق ضمنه، وتوفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق[2]، وبالتالي فهي تشكل اطارا عام يستند الى معايير محددة، تساعد في تنظيم عملية التدقيق وتوجيه الإجراءات المتعلقة بها وأن وجودها يساعد في تحسين أداء المدققين والارتقاء به والحكم على هذا الأداء أيضا[3].

ب. أسباب اصدار معايير التدقيق الدولية

تهدف المعايير الدولية الى توفير التوافق واحداث التنسيق والانسجام بين ممارسة المهنة عبر الدول حيث أن تطبيقها من شأنه أن يسهل من تدقيق القوائم المالية للشركات

[1] خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط01، مصر، 2014، ص 265

[2] - حسين عبد الله دشلة، دليل التدقيق المالي (اجراءات تفصيلية استنادا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير الأنتوساي)، ط01، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 269.

[3] - نفس المرجع ، ص 262

المتعددة الجنسيات ويعزز من الثقة في التعامل بأسواق رأس المال الدولية، ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت الى اصدار معايير التدقيق الدولية فيما يلي[1]:

- تخفيف احتمالات حدوث المشاكل المتوقعة عند تدقيق القوائم المالية الموحدة للشركات الدولية المتعددة الجنسيات.
- توفير المرونة والموثوقية للمهنة بحيث تجعلها قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لأسواق رأس المال والمتعاملين فيها.
- اشتمالها على مجموعة من معايير التقرير غير خاضعة لأي مؤثرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يمكن المدقق من اصدار تقرير له شكل ومحتوى متفق عليه ومقبول في دول العالم المختلفة.
- تسهيل عملية المقارنة بين القوائم المالية والحصول على نتائج دقيقة وفعالة.
- توفير الجهد والتكلفة بالنسبة للدول لإنشاء معايير محلية خصوصا النامية منها، لنقص مواردها الاقتصادية من جهة وضعف منظماتها المهنية من جهة أخرى.
- الاعتماد على معايير التدقيق الدولية من طرف مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرون الذين يعتمدون عند اتخاذ قراراتهم على الاعتبارات الدولية اكثر من اعتمادهم على الظروف البيئية المحلية

ج. عرض معايير التدقيق الدولية

تم تقسيم المعايير الدولية للتدقيق إلى مجموعات مصنفة بأرقام، كل مجموعة تعالج موضوع معين يوافق مهنة التدقيق يمكن توضيحها كما يلي:

أ. المجموعة الأولى100 -199 قضايا تمهيدية: تتعلق هذه المجموعة بمختلف المفاهيم الأساسية والمصطلحات المستخدمة في معايير التدقيق الدولية، كما تهتم بشرعية المعايير ومدى أهميتها وأولويتها في عملية التدقيق، وتتضمن ما يلي:

- المعيار رقم 100: مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للمراجعة والخدمات ذات العلاقة
- المعيار رقم 110: معاني المصطلحات
- المعيار رقم 120 إطار المعايير الدولية للتدقيق

[1] - عبد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1994، ص 35

ب. المجموعة الثانية 200-299 المبادئ والمسؤوليات: تحتوي هذه المجموعة على المعايير التي تبين الهدف من المراجعة والمبادئ العامة التي تحكم عملية المراجعة، وجودة العمل المقدم كما تبين متطلبات المراجعة ومسؤوليات المراجع في حالة وقوعه في عمليات الغش أو المخالفات القانونية، وتتضمن هذه المجموعة ما يلي:

- المعيار رقم 200 أهداف التدقيق والمبادئ العامة
- المعيار رقم 210 شروط الارتباطات بمهمة التدقيق
- المعيار رقم 220 الرقابة على جودة أعمال التدقيق
- المعيار رقم 230 التوثيق (اعداد أوراق عمل التدقيق)
- المعيار رقم 240 الغش والخطـأ
- المعيار رقم 250 دراسة القوانين واللوائح

ج. المجموعة الثالثة 300- 399 التخطيط والأهمية النسبية: تتعلق هذه المجموعة بتخطيط عملية تدقيق البيانات المالية، مع بيان كيفية وأهمية فهم منشأة العميل وبيئتها، مع تطرقها للأهمية النسبية لبعض البنود التي لها تأثير على القوائم المالية، تتضمن ما يلي:

- المعيار رقم 300 التخطيط
- المعيار رقم 310 معرفة طبيعة عمل المنشأة
- المعيار رقم 320 الأهمية النسبية للتدقيق

د. المجموعة الرابعة 400-499 نظام الرقابة الداخلية: تتعلق هذه المجموعة بتقدير المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، خاصة منها التي تستخدم برامج الحاسوب مما يولي لها اهتمام أكبر نظرا لتطور استعمال التكونولوجيا الحديثة، وما يتبعها من مخاطر عديدة تواجه المؤسسة والمدقق على حد سواء، وتتضمن ما يلي:

- المعيار رقم 400 تقدير المخاطر والرقابة الداخلية
- المعيار رقم 401 التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب
- المعيار رقم 402 اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستخدم مؤسسات خدمية

ه. المجموعة الخامسة 500 –599 أدلة الإثبات: يحتاج المدقق لدعم رأيه النهائي جملة من الإجراءات بغرض إثبات صحة ما أدلى به حول القوائم المالية المدققة، التي قد يصل إليها عن طريق وثائق، تحليلات، مصادقات من الغير، ومن خلال المقابلات التي تجري مع المسيرين أو الايضاحات المرتبطة بالمؤسسة والأطراف الأخرى ذات الصلة وتتضمن ما يلي:

- المعيار رقم 500 أدلة الإثبات
- المعيار رقم 510 التكليف بالتدقيق لأول مرة –الأرصدة الافتتاحية
- المعيار رقم 520 الإجراءات التحليلية
- المعيار رقم 530 عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى
- المعيار رقم 540 تدقيق التقديرات المحاسبية
- المعيار رقم 550 الأطراف ذات العلاقة
- المعيار رقم 560 الأحداث اللاحقة
- المعيار رقم 570 الاستمرارية
- المعيار رقم 580 إقرارات الإدارة

و. المجموعة السادسة 600 -699 الاستفادة من عمل الآخرين: تعالج هذه المجموعة ما يدعم المدقق عمله بأعمال جهات أخرى، قد تزيد من التخصص أو اختصار بعض إجراءات التدقيق، التي قد يلجأ اليها بسبب جهله لبعض الأمور التي قد يحتاجها بصفة استثنائية في عملية التدقيق دون أخرى التي لا تندرج ضمن تكوينه وتتضمن ما يلي:

- المعيار رقم 600 الاستفادة من عمل مدقق آخر
- المعيار 610 مراعاة عمل التدقيق الداخلي
- المعيار رقم 620 الاستفادة من عمل خبير

ل. المجموعة السابعة 700_799 نتائج المراجعة وتقاريرها: قد يأخذ محتوى تقرير المدقق عدة اتجاهات بناء على ما يتوصل إليه في نهاية عملية التدقيق وحتى بناء على اطلاعه على القوائم المالية للسنوات الماضية، التي قد يرى المدقق أن لها تأثيرا على القوائم المالية للفترة الحالية، كما بينت التي يأخذها تقرير المدقق والإجراءات التي قد تتبع حولها، وتتضمن ما يلي:

- المعيار رقم 700 تقرير المدقق حول البيانات المالية
- المعيار رقم 710 المقارنات
- المعيار رقم 720 المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة

ن. المجموعة الثامنة 800-899 المجالات المتخصصة: تتعلق هذه المجموعة بمهمات لأغراض خاصة قد يقوم بها المدقق من دون المتعارف عليها، أي الخدمات الأخرى التي يقوم بها المدقق لمجالات متخصصة كالقوائم المالية الخاصة، والمعلومات المالية المستقبلية، وتتضمن هذه المجموعة ما يلي:

- المعيار رقم 800 تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة

- المعيار رقم 810 تدقيق المعلومات المالية المستقبلية

ي. المجموعة التاسعة 900-999 الخدمات ذات العلاقة (التكليف): تتعلق هذه المجموعة بالمعايير التي لها علاقة بتكليف المدقق حول إجراءات عمليه سواء اتخذها بنفسه أو تم الاتفاق عليها مسبقا مع المؤسسة أو أطراف أخرى، كما نجد إمكانية إعداد المدقق للقوائم المالية من دون القيام بعملية التدقيق، وتتضمن ما يلي:

- المعيار رقم 910 التكليف بالمراجعة على البيانات المالية
- المعيار رقم 920 التكليف بانجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية
- المعيار رقم 930 التكليف بإعداد المعلومات المالية

ويمكن تلخيص معايير التدقيق الدولية حسب ما جاء في التقرير الصادر عن مجلس المعايير الدولية والتأكيد IAASB من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): إصدارات معايير التدقيق الدولية سنة 2020

المجموعة	رقم المعيار	اسم المعيار
المبادئ والمسؤوليات العامة	200	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراءات عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
	210	قبول شروط مهمة التدقيق
	220	رقابة الجودة على تدقيق القوائم المالية
	230	وثائق التدقيق
	240	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالغش في اعداد القوائم المالية
	250	مراعاة القوانين والنصوص التنظيمية عند تدقيق القوائم المالية
	260	الاتصال بالمكلفين بالحوكمة
	265	ابلاغ المكلفين الحوكمة والإدارة عن الضعف أو القصور في الرقابة الداخلية
التخطيط وتقييم المخاطر والاستجابة لها	300	تخطيط تدقيق القوائم المالية
	315	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها (تمت مراجعته سنة 2019)
	320	الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ التدقيق
	330	استجابة المدقق للمخاطر المقيمة

	402	الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بمنشاة تستخدم خدمات من منشآت خدمية
	450	تقييم التحريفات المكتشفة خلال التدقيق
أدلة التدقيق	500	أدلة التدقيق
	501	أدلة التدقيق-اعتبارات خاصة حول بنود محددة-
	505	المصادقات (التأكيدات) الخارجية
	510	عمليات التدقيق الأولية -الأرصدة الافتتاحية-
	520	الإجراءات التحليلية
	530	العينات في التدقيق
	540	تدقيق التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها (تمت مراجعته سنة 2019)
	550	الأطراف ذات العلاقة
	560	الاحداث اللاحقة
	570	استمرارية المنشاة (تمت مراجعته سنة 2016)
	580	التصريحات الكتابية
استخدام أعمال الآخرين	600	اعتبارات خاصة عند تدقيق القوائم المالية للمجمعات بما فيها عمل مدققي الفروع
	610	استخدام عمل المدقق الداخلي (تمت مراجعته سنة 2013)
	620	استخدام عمل خبير
نتائج وتقارير التدقيق	700	تكوين الرأي وتقديم تقرير عن القوائم المالية (تمت مراجعته سنة 2016)
	701	الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق في تقرير المدقق
	705	تعديلات الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقر
	706	فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل
	710	المعلومات المقارنة -مقارنة الأرقام والقوائم المالية المقابلة-
	720	مسؤوليات المدقق عن المعلومات الأخرى المفصح عنها في القوائم المالية
مجالات **متخصصة (اعتبارات خاصة)**	800	اعتبارات خاصة في تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا لأطر عمل للأغراض الخاصة
	805	اعتبارات خاصة في تدقيق حسابات القوائم المالية المفردة وعناصر محددة أو عنصر مفرد من بنود القوائم المالية

	810	تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة

Source :IAASB,(2020): Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, volume 1, New York, USA, IAASB, PP 80- 1001. Publication for web site: https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IAASB-2020- Handbook-Volume-1 et 2 et 3.pdf

3. معايير التدقيق الجزائرية NAA

ابتداء من 2016 إلى غاية 2019 أصدرت الجزائر معايير متعلقة بالتدقيق بشكل تدريجي من خلال أربعة مقررات من طرف المجلس الوطني للمحاسبة وهي:

أ. المقرر الوزاري رقم 2016/002 والذي تضمن المعايير (210، 505، 560، 580)[1]: تهدف هذه المعايير لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية، وتشمل ما يلي:

- **المعيار الجزائري للتدقيق (210 اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق):** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق، كما يخص المعيار كلمات تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية والجزئية وكذلك المهام الملحقة مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المتكررة وتدقيقات الكيانات الصغيرة، ويقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة.

يحدد المعيار هدف المدقق وهو قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجرى التدقيق على أساسها قد تم الاتفاق عليها ضمان أن الشروط المسبقة للتدقيق مجتمعة وبعد التأكد من وجود تفاهم مشترك بين المدقق والإدارة وعند اقتضاء القائمين على الحكم في المؤسسة على أحكام مهمة التدقيق.

- **المعيار الجزائري للتدقيق (505 التأكيدات الخارجية):** يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة، هدف المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور وضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة مستقلة

[1] - المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016

- المعيار الجزائري للتدقيق (560 الاحداث اللاحقة): يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الاحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في اطار تدقيق الكشوف المالية، قد تتأثر الكشوف المالية ببعض الاحداث التي تقع بعد تاريخ اقفال الحسابات ويتعلق الامر بالأحداث الواقعة بين تاريخ اعداد الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق، حيث يدل تاريخ تقرير المدقق قارئه على أن المدقق اخذ بعين الاعتبار أثر الاحداث والمعاملات المنتهية إلى علمه والواقعة الى غاية تاريخ اصدار التقرير.

يحدد المنهج المحاسبي نوعين من الاحداث:

- تلك التي تؤكد الظروف السائدة عند تاريخ اقفال الحسابات.
- تلك التي تدل على ظروف ظهرت بعد تاريخ اقفال الحسابات.

الهدف من هذا المعيار الحصول على العناصر المثبتة والكافية والملائمة والتي تدل على أن الاحداث التي وقعت بين تاريخ الاقفال وتاريخ تقريره والتي تتطلب اعداد تعديلات على الكشوف المالية أو معلومات متضمنة فيها قد تمت معالجتها وفق المنهج المحاسبي المطبق.

- المعيار الجزائري للتدقيق (580 التصريحات الكتابية): يعالج هذا المعيار الزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في مراجعة الكشوف المالية، ويؤكد أن هذه الأخيرة قد قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه خاصة تلك المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وشمولية المعلومات المقدمة للمدقق.

ب. المقرر الوزاري رقم 2016/150 والذي تضمن المعايير (300، 500، 510، 700)[1]: تهدف هذه المعايير لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية، وتشمل تخطيط تدقيق الكشوف المالية، العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية، مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية، تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- المعيار الجزائري للتدقيق (300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية): يدرس هذا المعيار التزام المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية كما يخص التدقيقات المتكررة إضافة إلى معالجة المسائل الإضافية على حدا والتي يجب اخذها بعين الاعتبار في اطار مهمة التدقيق الأولية، والهدف من ذلك:

[1] - المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

- الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة للتدقيق.
- التعرف على المشاكل المتوقعة وحلها في الوقت المناسب.
- التنظيم والتسيير الصحيحين لمهمة التدقيق بهدف جعلها فعالة وذات كفاءة.
- التخطيط الملائم يساعد في اختيار أعضاء الفريق المكلف بالمهمة ذوي المستوى المناسب من القدرات والكفاءات لمواجهة المخاطر المتوقعة مع التوجه الصحيح للمهام.
- التسيير والاشراف على أعضاء الفريق المكلف بالمهمة لمراجعة أعمالهم.
- تنسيق الاعمال المنجزة من طرف مدققي العناصر المشكلة للمجمع والخبراء إذا أمكن ذلك.

- المعيار الجزائري للتدقيق (500 العناصر المقنعة): العناصر المقنعة هي كل المعلومات التي يجمعها المدقق قصد الوصول لنتائج لبناء رأيهم وتنقسم إلى صنفين:

- المعلومات المتضمنة في المحاسبة المؤدية إلى اعداد الكشوف المالية كالقيود المحاسبية القاعدية، الموازنة (دفتر الأستاذ، وثائق الثبوتية، العقود، الصكوك) وتشكل مصدرا مهما للعناصر المقنعة.
- المعلومات الأخرى المجمعة من وثائق أخرى وكذلك المعلومات الناتجة عن التطبيقات السابقة أو أعمال خبراء معينين من طرف الإدارة.

الهدف من هذا المعيار تصور المدقق ووضع حاجز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية مناسبة تؤدي إلى نتائج معقولة والتي يستند عليها المدقق في تأسيس رأيه.

- المعيار الجزائري للتدقيق (510 مهام تدقيق الأولوية أي الأرصدة الافتتاحية): يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في اطار مهمة التدقيق الأولية، تتضمن الأرصدة الافتتاحية أيضا المبالغ الواردة في الكشوف المالية، العناصر الموجودة في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم معلومات مثل الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة، الاحتمالات، الالتزامات المسجلة خاصة خارج الميزانية، يجب على المدقق في اطار مهمة التدقيق الأولية جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أن:

- قد تم عند إعادة الافتتاح نقل ارصدة اقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح لا تحتوي على أي اختلاف له تأثير معتبر على الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية.

- الطرق المحاسبية الملائمة انعكست في الأرصدة الافتتاحية، وقد تم تطبيقها بشكل دائم في اعداد الكشوف المالية للفترة الجارية.

- قد تم التسجيل الحاسبي بأثر التغيرات الحاصلة في الطرق بصفة ملائمة وتم عرضه بشكل صحيح ويكون موضوع معلومة دالة من هذه الكشوف وفقا للمرجع المحاسبي المطبق.

- المعيار الجزائري للتدقيق (700 تأسيس الرأي وتقرير التقرير للكشوف المالية): يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية.

ج. المقرر الوزاري رقم 2017/23 والذي تضمن المعايير (520، 570، 610، 620)[1]: وشملت هذه المعايير استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق، استمرارية الاستغلال، استخدام أعمال المدققين الداخليين، استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق، وهي كما يلي:

- المعيار الجزائري للتدقيق (520 الإجراءات التحليلية): تسمح الإجراءات التحليلية الموضوعة حيز التنفيذ أثناء التعرف على الكيان ومحيطه باعتبارها إجراءات تقييم المخاطر والتي يعالجها المعيار 315 بتحديد العمليات أو الاحداث غير الاعتيادية قصد تعين الواجبات المطلوبة وكيفية تطبيق رزنامة وامتداد إجراءات التدقيق.

الإجراءات التحليلية هي تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة في الحسابات، تتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة، وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة والاتجاهات غير المتوقعة.

- المعيار الجزائري للتدقيق (570 استمرارية الاستغلال): يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال

[1] _ المقرر رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2017

في اعداد الكشوف المالية، فحسب فرضية استمرارية الاستغلال يفترض بكيان ما أنه مستمر في نشاطه في المستقبل المتوقع، فالهدف من هذا المعيار ما يلي:

- جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة بمدى تطبيق الإدارة في اعداد الكشوف المالية لفرضية استمرار الاستغلال.
- استخلاص النتائج حول وجود (عدم اليقين) معتبر أولا مرتبط بأحداث أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة الكيان على مواصلة استغلالها وذلك انطلاقا من العناصر المقنعة التي جمعها.
- تحديد تأثير ذلك على تقرير المدقق.

- المعيار الجزائري للتدقيق (610 استخدام اعمال المدققين الداخليين): يعالج هذا المعيار:

- شروط انتفاع المدقق الخارجي من اعمال التدقيق الداخلي إذا تبين لهم طبقا لأحكام المعيار 315 أن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.
- لا يعالج هذا المعيار الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.
- **- المعيار الجزائري للتدقيق (620 أعمال خبير معين من طرف المدقق):** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غي المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى كيفيات الاخذ باستنتاجات الخبير.

د. المقرر الوزاري رقم 2018/77 والذي تضمن المعايير (230، 501، 530، 540)[1]: تعالج هذه المعايير وثائق التدقيق، العناصر المقنعة-اعتبارات خاصة، طريقة استخدام الاختبار الإحصائي وغير الإحصائي لتحديد واختيار عينة ما (السبر)، إضافة إلى تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها ويمكن توضيحها فيما يلي:

- المعيار الجزائري للتدقيق (230 وثائق التدقيق): يعالج هذا المعيار الوثائق التي تشكل ملفا كافيا وملائما للعناصر المقنعة التي تسمح بدعم تقرير المدقق والتأكيد على أنه تم

[1] _ المقرر رقم 77 المؤرخ في 2018/09/24، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2018.

التخطيط للتدقيق وادائه وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق ومتطلبات النصوص القانونية والتنظيمية.

- **المعيار الجزائري للتدقيق (501 العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة):** يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وهذا فيما يخص جوانب محددة كالمخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في اطار تدقيق الكشوف المالية.

- **المعيار الجزائري للتدقيق (530 السبر في التدقيق):** يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الاحصائي وغير الاحصائي لتحديد واختبار عينة ما، وفحوص لإجراءات الاختبار والمراجعات التفصيلية وتقييم نتائج السبر، حيث يهدف المراجع الذي يستعين بالسبر في التدقيق إلى الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الاحصائي الذي اختار منه العينة.

- **المعيار الجزائري للتدقيق (540 تدقيق التقديرات المحاسبية**): يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بما فبها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في اطار تدقيق الكشوف المالية وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة ادخلتها الإدارة.

ويمكن تلخيص معاير التدقيق الجزائري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): معايير التدقيق الجزائرية

المقرر	رقم المعيار	اسم المعيار
المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04	NAA210	اتفاق حول احكام مهام التدقيق
	NAA505	التأكيدات الخارجية
	NAA560	الاحداث اللاحقة
	NAA580	التصريحات الكتابية
المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11	NAA300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية
	NAA500	العناصر المقنعة
	NAA510	مهام تدقيق الأولوية أي الأرصدة الافتتاحية

	NAA700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية
المقرر رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15	NAA520	الإجراءات التحليلية
	NAA570	استمرارية الاستغلال
	NAA610	استخدام اعمال المدققين الداخليين
	NAA620	استخدام اعمال خبير معين من طرف المدقق
المقرر رقم 77 المؤرخ في 2018/09/24	NAA230	وثائق التدقيق
	NAA501	العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة
	NAA530	السبر في التدقيق
	NAA540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقررات الوزراية السابقة

المحور الخامس: معايير التدقيق المالي والمحاسبي

1. مفهوم أدلة الإثبات في التدقيق
2. أنواع أدلة الإثبات في التدقيق
3. وسائل الحصول على أدلة الإثبات في التدقيق
4. محددات أدلة الإثبات في التدقيق
5. اختبارات المراجعة التحليلية
6. مراجعة النظم الآلية
7. خرائط التدفق

حتى يتمكن المراجع من تقديم رأي فني محايد، يجب أن يحصل على أدلة الإثبات والقرائن وإتباع جملة من الإجراءات التحليلية والتفصيلية لتبرير محتوى القوائم المالية، يعتمد المراجع بصفة أساسية على المصادر التالية لتجميع أدلة وقرائن ملائمة وكافية بغرض الوصول إلى درجة معقولة من القناعة بخصوص هدف محدد من أهداف المراجعة.

1. أدلة الإثبات في التدقيق

أدلة الإثبات في التدقيق تعني كل ما يمكن أن يجمعه المدقق من أدلة محاسبية تدعم رأيه الفني حول صحة القوائم المالية.

2. أنواع أدلة الإثبات في التدقيق

1.2. الوجود الفعلي لعناصر القوائم المالية: ويعتبر من أهم ا أدلة والقرائن الا أنه غير كافي بحد، فهو يثبت وجود الأصل فعلا، ولكن وجود الشيئ لا يعني ملكيته، فيجب التحقق من ملكيته بقرائن وأدلة أخرى، وكذلك التأكد من صحة تقويم الأصل، وهذا النوع لا يصلح لكافة الأصول فيقتصر دوره على تحقيق الأصول الملموسة.

2.2. الوثائق المبررة للعمليات المسجلة محاسبيا في دفاتر المؤسسة: تمثل قرائن وادلة يستند عليها المدقق عند فحصه للسجلات والدفاتر الموجودة في الشركة، مثل فواتير الشراء والبيع، الدفاتر المحاسبية، الشيكات، الكمبيالات، فهي تساعد المدقق إلى الوصول برأي فني حول القوائم المالية.

3.2. الاقرارات التي يحصل عليها المراجع من الغير (خارج المؤسسة): وهي شهادات الطرف الثالث كالاقرارات التي يحصل عليها المدقق من الموردين والبنوك كمصادقات على الحسابات والكشوفات الموجودة لهم داخل الشركة.

4.2. الإقرارات المكتوبة من إدارة الشركة (داخل الشركة): وهي عبارة عن بعض الأمور التي لا يستطيع المدقق الحكم عليها بنفسه، اذ احتمال وجود تلاعب بها ليس بالأمر البعيد، لهذا يلجأ المدقق إلى الادارة من أجل استشارتهم فيما يتعلق بالشركة من أمور غامضة للوصول إلى معلومات سهلة وواضحة والخروج بها إلى رأيه المحايد، مثل شهادة الأصول الثابتة، شهادة صحة جرد وتقويم المخزون.....الخ

5.2. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لجميع عمليات الشركة في حد ذاته دليلا أو قرينة على انتظام الدفاتر والسجلات وخلو البيانات

المسجلة من الأخطاء والغش والتلاعب، ويتوقف تنفيذ عملية التدقيق كرسم برنامج التدقيق وتحديد كمية الاختبارات على مدى سلامة ومتانة نظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا ونتيجة دراسته وتقييمه.

6.2. نتائج تتبع الأحداث اللاحقة: المدقق ملزم بتقديم تقريره خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعداد القوائم المالية، ويحدث كثيرا خلال هذه الفترة بعض ا أحداث أو العمليات التي قد تكون دليلا أو قرينة اثبات على صحة بعض عناصر المركز المالي، مثل التزام موجود في الخصوم حيث تقوم المؤسسة بتسديد هذا الالتزام في وقت لاحق ، تسجيل مردودات مبيعات بمبالغ كبيرة في الشهر التالي لإعداد القوائم المالية مما قد يؤدي لاكتشاف مبيعات صورية مسجلة بالدفاتر بقصد تضخيم رقم الأرباح، على ان تلغى هذه المبيعات بتسجيل مردودات مبيعات في الفترات التالية، لهذا يجب أن يكون المدقق حذرا أثناء تتبعه لهذه الأحداث.

7.2. الدقة الحسابية للعمليات المسجلة بالدفاتر: التحقق من الدقة الحسابية للعمليات المسجلة بالدفاتر رجوعا إلى المستندات ودفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ، أي التحقق من صحة ا أرصدة من الناحية الحسابية أي صحتها من حيث الجمع والطرح، الضرب والقسمة.

8.2. قرائن شفوية: وهي أضعف القرائن والأدلة، فقد يوجه المدقق أسئلة لموظفي المؤسسة ترتبط بالحسابات المختلفة التي يفحصها، فقد تكون اجابات هذه الأسئلة مفيدة ولكنها لا تعتبر قرينة كافية يعتد بها، إذ يجب تقويتها بقرائن أخرى، فقد يلجأ المدقق للتأكد من اجابات الموظفين بالرجوع إلى المستندات الداخلية والخارجية.

3. وسائل الحصول على أدلة الإثبات في التدقيق المالي

1.3. المعاينة والجرد الفعلي: قد لا تقتصر عملية التدقيق والفحص لبعض العناصر على تدقيق الحسابات المستندية التي تؤيد صحة هذا العنصر وقانونيته، بل تمتد إلى إجراء جرد عملي له، وتتعلق هذه العملية بالأصول الثابتة والملموسة مثل البضاعة والنقدية ولتحقيق الغاية من المعاينة والجرد الفعلي يتطلب توافر الشروط التالية:

- حضور المدقق أو أحد مندوبيه عملية الجرد
- قدرة المدقق ومندوبيه على التعرف وتمييز العنصر محل الجرد
- مقدرة المدقق على الحكم على حالة الأصل وصلاحيته للاستعمال

- تحقيق رقابة فعالة وكافية على كافة العناصر والمفردات المتماثلة والمرتبطة بالعنصر محل الجرد

2.3. التدقيق الحسابي: هي عبارة عن مراجعة صحة المجاميع ومراجعة نقل المبالغ من صفحة لأخرى أو ترحيلها من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ

3.3. التدقيق المستندي: التأكد من صحة المستند المؤيد للعملية والذي يعتبر أساس القيد بالدفاتر مثل تدقيق الحسابات المستندية للعمليات النقدية مقبوضات ومدفوعات، تدقيق الحسابات المستندية للعمليات الآجلة مشتريات ومبيعات، واهم الأسس التي تقوم عليها تدقيق الحسابات المستندية هي:

- المستند المؤيد للعملية أصليا وصحيحا وليس صورة
- المستند مستوفي لكافة الشروط الشكلية والموضوعية والقانونية (خالي من أي شطب أو مسح أو تغيير أرقام أو كتابة، موقع ومعتمد من المختصين، مشتملا كافة البيانات لطبيعة العملية، معتمد وموافق عليه ومسجل بالدفاتر.....)
- تاريخ المستند ضمن فترة التدقيق
- المستند مرتبط بطبيعة عمل المؤسسة ونشاطها القانوني
- المستند باسم المؤسسة وليس باسم أحد المدراء أو أعضاء مجلس الإدارة أو موظف فيها
- وضع علامة مدقق الحسابات عليه أو روجع حتى لا يستخدم مرة أخرى لتأييد عملية أخرى

4.3. نظام المصادقات إفادات من خارج المؤسسة: وتهدف إلى الحصول على اقرار أو مصادقة مكتوبة من شخص خارج المؤسسة عن صحة أو خطأ رصيد حساب معين مثل: العملاء، الموردين، بنوك دائنة أو مدينة، المخزون السلعي المملوك خارج المؤسسة....الخ، وهنا أنواع من المصادقات أهمها:

أ. مصادقات ايجابية: وهي ارسال خطاب من المؤسسة إلى المورد والعميل تطلب منه اقرار كتابي عن صحة أو خطأ رصيد حسابه الموضح بالمصادقة وارساله إلى عنوان المدقق ويتوقع المدقق ردا من العميل والمورد سواء كان الرصيد الموضح صحيحا أم خطأ

ب. مصادقات سلبية: تطلب المؤسسة من المورد أو العميل إقرار كتابيا في حالة ما إذا كان هناك خطأ في رصيد حسابه المبين في المصادقة فقط، ولا تتطلب إقرارا أو ردا إذا كان رصيده صحيحا.

ج. مصادقات عمياء: لا تذكر المؤسسة بخطابها للمورد أو العميل رصيد حسابه، وانما يتطلب اقرارا كتابيا منه برصيد حسابه في تاريخ إعداد القوائم المالية

5.3. نظام الاستفسارات إفادات من إدارة المؤسسة: قد يكون الاستفسار شفويا أو تحريريا، وهو أسلوب غير ايجابي يعتمد على الحكم أو التقدير الشخصي ويناسب فحص أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتتوقف قوة الأدلة التي يحصل عليها على كيفية صياغة الأسئلة وطريقة توجيهها.

6.3. نظام الارتباطات والمقارنات بين المفردات: إيجاد ارتباط بين عناصر القوائم المالية بمثيلاتها في السنوات السابقة أو نفس السنة لمعرفة الأوضاع غير العادية، مثل القروض وفوائدها، استثماراتها وإيراداتها، ولكن تعتبر أيضا أدلة غير ايجابية تخضع للتقدير الشخصي لدرجة كبيرة.

7.3. الملاحظة: يقوم المدققين بمراقبة وملاحظة العمليات المالية والإجراءات المحاسبية المختلفة أثناء زيارتهم للشركات أو المؤسسات التي يتم تدقيقها تشمل الملاحظات تقييم أداء العمليات المالية التحقق من تطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية، والتأكد من مطابقة الانظمة والتشريعات المالية والتحقق من وجود أية مشكلات أو انحرافات قد تؤثر على دقة البيانات المالية، وبذلك يمكن للمدققين توثيق ملاحظاتهم حول العمليات المالية وتقديم تقاريرهم بناءا على الأدلة التي تم جمعها بشكل مباشر من خلال عملية التدقيق

4.محددات أدلة الإثبات : ويوجد محددان للأدلة هما **الموثوقية والكفاية** ولكل منها خصائص خاصة

أ. الموثوقية: ولها خصائص وهي[1]:

- ملائمة الأدلة
- استقلالية مقدم ا أدلة

[1] - إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص 95

- فعالية نظام الرقابة الداخلية
- حصول المدقق على الأدلة بصورة مباشرة
- تأهيل وكفاءة مقدم الأدلة
- درجة الموضوعية في ا أدلة
- التوقيت الملائم

ب. كفاية الأدلة: تقاس كفاية ا أدلة بشكل أساسي عن طريق حجم العينات التي اختارها المدقق ولها عدة عوامل تحدد الحجم الملائم لاختيار العينة ومن أهمها[2]:

- توقعات المدقق حول الأخطاء المحاسبية في القوائم
- فعالية نظام الرقابة الداخلية لدى المؤسسة التي يتم لديها التدقيق

لكي يجمع المدقق الأدلة يجب أن يسأل أربع أسئلة مهمة في كل عملية تدقيق وهي:

- أية إجراءات تدقيق يجب أن تستخدم
- ما هو حجم العينات التي يجب أن يختارها
- ما هي الحسابات التي سوف يتم تدقيقها
- ما هو التوقيت الملائم لتنفيذ الإجراءات

5 . اختبارات المراجعة التحليلية

أ. مفهوم المراجعة التحليلية

عرف معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 المراجعة التحليلية بأنها عملية تقييم المعلومات المالية وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية.

كما عرفها المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 بأنها: "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها، كما تتضمن دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة"

[2] - ايهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص 96.

وكما عرفتها نشرة معايير المراجعة رقم 23 بأنها: "دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة، والبيانات يمكن أن تكون عبارة عن القيم المالية أو الكميات المادية أو النسب أو المؤشرات والمعدلات"

كما عرفت بأنها: "الاختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ، ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة الدفترية بتقديرات المراجع للعلاقات والأرصدة المتوقعة وفحص التغييرات الجوهرية"[3].

ويمكن تعريفها أيضا بأنها "إحدى وسائل المراجعة التي يلجا إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنا بفترات سابقة أو بقطاعات مماثلة على مستوى النشاط"[4].

فالهدف الأساسي من المراجعة التحليلية هو تحليل العلاقات بين بيانات القوائم المالية، والتعرف على تلك العلاقات الغير متوقعة للتركيز على فحصها مما يساعد في تخطيط عملية المراجعة وتصميم خطة وبرنامج المراجعة الملائم، ويمكن للمراجع استخدام طرق مختلفة لتحقيق هذا الهدف تتراوح بين المقارنات البسيطة والتحليلات المعقدة التي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة.

فالمراجعة التحليلية ليست أداة مراجعة قاصرة على إجراءات المراجعة المتعارف عليها والتي تتطلب تقريرا عن نتائج المشروع عن السنة المالية ومركزه المالي في نهاية السنة المالية ، وإنما تستخدم المراجعة التحليلية في الفحص الخاص والذي يتطلب فحص حسابات لأغراض متعددة مثل منح قرض وشراء مشروع قائم والدخول كشريك في شركة أشخاص أو استثمار جديد في شركة أموال .....الخ. قد يتم الفحص التحليلي عن طريق:

- مقارنة القوائم المالية بالقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة (تحليل أفقي).
- مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي (الموازنات).
- مقارنة المعلومات المالية للشركة بمتوسطات الصناعة أو النشاط الاقتصادي القابلة للمقارنة.

[3] - منصور البديوي ، شحاته السيد، دراسات في الاتجاهات الحديثة للمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2023، ص 190

[4] - عبد الفتاح الصحن ، محمود ناجي درويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 139

- دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية التي يكون من المتوقع أن تخضع لسلوك يمكن التنبؤ به وذلك بناء على خبرة المنشاة أو ما هو متعارف عليه في النشاط الذي تعمل فيه المنشاة.

ب. أسباب استخدام الفحص التحليلي

يساعد الفحص التحليلي المراجع في ما يلي:

ـ المساعدة في فهم طبيعة أعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة: لكي يستطيع المراجع تقدير مخاطر المراجعة واختيار المعاونين له في عملية المراجعة وتوقيت إجراءات المراجعة لا بد له أن يتفهم أولا طبيعة أعمال العميل، حيث يقوم المراجع بمقارنة معلومات السنة الجارية والتي لم تتم مراجعتها بعد بمعومات السنة السابقة التي تم مراجعتها، يمكنه ذلك من الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الاهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة، وبذلك يمكنه تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، مثلا اذا وجد المراجع ان هناك انخفاض مستمر في نسبة مجمل الربح قد يدل على زيادة المنافسة في السوق الذي تعمل فيه الشركة محل المراجعة مما يجعله يهتم عند المراجعة بتقييم المخزون، أو مثلا اذا وجد المراجع زيادة كبيرة في رصيد الأصول الثابتة فهذا يعني ان هناك إضافات كبيرة تمت على الأصول خلال السنة محل المراجعة لذلك يجب عليه ان يقوم بفحصها.

ـ المساعدة في تقدير قدرة الشركة على الاستمرار: عندما يقوم المراجع بتقدير مخاطر المراجعة يجب عليه دراسة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار – على الأقل سنة- وهنا قد يستخدم المراجع النسب المالية، فعندما يجد المراجع ان نسبة الديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية أعلى من الصناعة او مرتفعة من سنة لأخرى، مقرونة في ذلك الوقت بانخفاض مستمر في متوسط نسبة الأرباح الى إجمالي الأصول وانخفاض نسبة السيولة فان كل ذلك يبين وجود شك كبير بشان قدرة الشركة على الاستمرار.

ـ تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية: عندما يجد المراجع اختلافات غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الجارية والبيانات المالية الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة، فان هذه الاختلافات يشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية، واحد الأسباب المحتملة لهذه التقلبات هو وجود خطا محاسبي او غش او تلاعب لذلك اذا كانت التقلبات غير العادية كبيرة فان على المراجع تحديد سببها ويقنع نفسه ان سببها هو حدث اقتصادي مقبول وليس غش او خطا، فمثلا عندما يجد المراجع انه على الرغم من ان تكلفة المبيعات زادت في السنة الجارية عن السنة السابقة فانها لا تتناسب مع الزيادة في الإيرادات كما لو كانت نسبة تكلفة المبيعات في السنة الماضية مثلا 31% من

المبيعات بينما في السنة الحالية 28% من المبيعات رغم زيادة القيمة المطلقة كما لو زادت تكلفة المبيعات من 3,100,000 الى 4,200,000 ، وزادت المبيعات من 10,000,000 الى 15,000,000 على التوالي مما أدى إلى زيادة صافي الدخل فان ذلك يجعله يبحث عن سبب انخفاض المبيعات كنسبة من الإيرادات، فقد يكون سبب هذا الانخفاض الزيادة في سعر البيع او انخفاض في تكلفة الإنتاج، ومع ذلك قد يكون هناك تلاعب مثل إثبات مبيعات وهمية او عدم إثبات بعض المشتريات او إثبات مخزون وهمي او المغالاة في تقييم المخزون.

- **تقليل الاختبارات التفصيلية: عندما** لا يجد المراجع تقلبات غير عادية فان معنى ذلك احتمال وجود أخطاء مادية او تلاعب يكون منخفض وبذلك يقوم المراجع بتقليل الاختبارات التفصيلية التي يجريها على أرصدة الحسابات.

- **تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة:** يعتر أسلوب الفحص التحليلي ارخص أنواع الاختبارات تكلفة نظرا لإمكانية القيام بها مكتبيا دون الحاجة للانتقال الى مقر المؤسسة

ج. مراحل المراجعة التي يستخدم فيها الفحص التحليلي

يمكن للمراجع ان يستخدم أسلوب الفحص التحليلي في أي مرحلة من مراحل المراجعة التالية :

- **مرحلة التخطيط:** يسعى المراجع في هذه المرحلة الى تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وذلك بناء على دراسته لطبيعة العمل لدى العميل من واقع الأحداث والعمليات المختلفة وتقسيم العمل والرقابة الداخلية، وكذلك التعرف على مواطن الخطر التي قد تواجه المراجع وذلك ببحث الأرصدة والعلاقات غير العادية وغير المتوقعة في البيانات الإجمالية، ولتحقيق ذلك يلجا المراجع عادة الى المراجعة التحليلية للمساعدة في فهم طبيعة اعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة وغير المحتملة، ويعطي المراجع هنا أهمية للعلاقات المتداخلة التالية:

- المبيعات – حسابات المدينين.
- النقدية – حسابات المدينين.
- أوراق القبض – إيرادات الفوائد.
- حسابات المدينين – الديون المعدومة.
- الاستثمارات – إيرادات الاستثمارات.

- المخزون – تكلفة المبيعات.
- الأصول الثابتة – مصروف الاستهلاك.
- حسابات الدائنين – المخزون والمشتريات.
- الفائدة المستحقة – مصروف الفائدة.
- صافي الدخل – مصروف ضرائب الدخل وضرائب الدخل المستحقة.

إن دراسة هذه العلاقات تفيد المراجع في التخطيط للمراجعة حيث يعطي أهمية لمواطن الضعف التي تظهر من تحليله لهذه العلاقات ومدى ما تظهره من علاقات غير عادية.

ـ مرحلة الفحص: المراجع في أثناء تنفيذه المراجعة يقوم في بعض النواحي بالإجراءات التحليلية حيث تكون اكثر فاعلية وكفاءة من اختبارات التفاصيل. وهناك بنود بذاتها في القوائم المالية تستخدم الإجراءات التحليلية للتحقق منها مثل: الأجور المباشرة والتي قد تطلب على أساس ساعات العمل فان اختبار عدد العاملين داخل كل قسم او فئة وعدد ساعات العمل ومعدل الأجور يظهر قيمة الأجر عن فترة معينة بذاتها ويمكن اختبارها ومقارنتها مع القيمة المحتسبة للأجور المسجلة بالدفاتر، الاستهلاك : تقارن القيم المسجلة دفتريا مع الاستهلاك المحتسب بتطبيق معدلات الاستهلاك المستخدمة على تكلفة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك في بداية الفترة والإضافات والاستبعادات التي حدثت لتلك الأصول،النفقات الثابتة المضافة حيث يقارن مستوى تلك النفقات عن السنوات السابقة، والمقدر منها للسنة الحالية والقيمة الفعلية المسجلة بالدفاتر عن الفترات او عن السنة، العلاقة بين أنواع من العمليات المالية حيث ان هناك متغير مستقل ومتغير او اكثر تابع مثلا: حجم المبيعات متغير مستقل وعمولة المبيعات ومصروفات نقل المبيعات متغير تابع، بحيث ان أي تغير في المبيعات سيكون هناك تغير مماثل في عمولة البيع ومصروفات النقل للمبيعات، والمراجع يستطيع ان يتنبأ بدرجة معقولة من الدقة بقيم المتغير التابع اذا عرفت قيمة المتغير المستقل .

ـ نهاية عملية المراجعة: عندما ينتهي المراجع من الفحص الميداني وتجميع الأدلة والتي تهدف الى التأكد من ان القوائم المالية تتفق مع معلومات المراجع المتجمعة بالنسبة للمؤسسة، وتبدو معقولة من وجهة نظر مستخدم القوائم المالية . يقوم المراجع بعد ذلك في تقييم كفاية الإفصاح في القوائم المالية، وتتمثل الإجراءات التحليلية في المرحلة الأخيرة

من عمل المراجع في قراءته للقوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها وذلك بغرض:

- ✓ بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي جمعها بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرها غير عادية او غير متوقعة عندما كان يخطط للمراجعة.
- ✓ ان يتوصل الى أرصدة الحسابات او العلاقات غير العادية او غير المتوقعة والتي لم يسبق له تحديدها.
- ✓ الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة وما تظهره من نتائج خلال الفترة المالية موضع المراجعة وحقيقة مركزها المالي في تاريخ نهاية الفترة ومدى اتفاقها مع متطلبات القوانين واللوائح التي يعمل في إطارها المشروع.

د. أنواع أساليب الفحص التحليلي

هناك عدة أنواع لأساليب المراجعة التحليلية يمكن أن يستخدمه المراجع في الإجراءات التحليلية والتي يتم اختصارها في أسلوب المقارنات للبيانات المالية وغير المالية، الأسلوب الإحصائي.

- **أسلوب مقارنة البيانات:** يعتبر اختيار واستخدام الإجراءات التحليلية الملائمة أهم خطوة نحو التطبيق السليم لهذا الاسلوب، وتوجد خمسة أنواع من الإجراءات التحليلية التي تعتمد على أسلوب المقارنات هي :

- ✓ مقارنة القوائم المالية بالقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة (تحليل أفقي).
- ✓ مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي والتي سبق تحديدها بواسطة الشركة (الموازنات).
- ✓ مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي والتي سبق تحديدها بواسطة المراجع .
- ✓ مقارنة المعلومات المالية للشركة بمتوسطات الصناعة او النشاط الاقتصادي القابلة للمقارنة.
- ✓ مقارنة بيانات الشركة محل المراجعة بالنتائج المتوقعة باستخدام البيانات المالية

- **الأسلوب الإحصائي:** من أكثر الأساليب الإحصائية استخداما في المراجعة التحليلية أسلوب الانحدار الذي يستخدم لتقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (متغير تابع) وبعض الحسابات الأخرى (متغير مستقل)، وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع وبمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع ان يحكم على ما اذا كان معقولا أم لا، فإذا اختلفت القيمة المتنبأ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة بالدفاتر والقوائم لمالية عندئذ يعرف ان هناك احتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب لذلك يقوم بتخصيص جهد اكبر ويتوسع في فحص هذا الحساب، فتحليل الانحدار يقيس التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل، ويمكن التعبير عن المتغير المستقل والتابع بمقاييس مختلفة مثل عدد الوحدات، عدد الساعات، عدد الدينارات ... الخ.

ومن الأمثلة على المتغيرات التابعة والمستقلة ما يلي :

متغير تابع	متغير مستقل
مصاريف صيانة	عدد ساعات دوران الآلات
الأجور غير المباشرة	الأجور المباشرة
عمولة البيع	المبيعات
مصاريف القوى المحركة	عدد ساعات دوران الآلات

ه. خطوات (مدخل) تطبيق الفحص التحليلي

ان استخدام أسلوب الفحص التحليلي وإجراءاته يستلزم القيام بالخطوات التالية:

- ✓ تحديد أهداف الاختبار.
- ✓ تصميم الإجراءات التحليلية.
- ✓ وضع قاعدة القرار.

✓ تنفيذ (تطبيق) الاختبار وتحليل النتائج واستنتاج الخلاصة.

- **تحديد أهداف الاختبار:** هناك أهداف عامة وخاصة يرغب المراجع في تحقيقها عند استخدامه لأسلوب المراجعة التحليلية ، وتشمل الأهداف العامة للمراجعة التحليلية توجيه الاهتمام الى المناطق والمجالات التي تحتاج الى فحص اكثر او لتوفير دليل جوهري او للمساعدة في التقييم النهائي لعملية المراجعة، أما الهدف الخاص فقد يكون مثلا تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من هدف الاكتمال بالنسبة لعملية المبيعات ومدى ملائمة وكفاية مخصص الديون المشكوك فيها.

- **تصميم الإجراءات التحليلية:** يتوقف اختيار وتصميم الإجراءات التحليلية على الهدف الذي يضعه المراجع فمثلا اذا كان الهدف هو جمع أدلة لمعرفة ما اذا كان مخصص الديون المشكوك فيها ملائم أم لا، فان من المحتمل ان يستخدم المراجع النسب المالية التي تنسب المبيعات لحساب العملاء ويجب على المراجع عند تصميم الاختبارات التحليلية ان يقيم ما اذا كانت العلاقات معقولة .

- **وضع قاعدة القرار :** لكي يستطيع المراجع تقرير ما اذا كانت الفروق الناتجة عن المقارنات تعتبر جوهرية أم لا لا بد من استخدام بعض المعايير او قواعد القرار والواقع انه لا توجد إرشادات يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال ومع ذلك فان هناك طريقتين (مدخلين) مستخدمان على نطاق واسع في الحياة العملية.

أ. تجاوز الفرق لمبلغ معين: وطبقا لهذه الطريقة يضع المراجع مبلغ معين للفرق الذي يسمح به، بحيث اذا تجاوز الفرق المحسوب هذا المبلغ اعتبر الفرق جوهري وبالتالي يقوم بفحص أسباب هذا الفرق.

ب. تجاوز الفرق لنسبة معينة (يحددها المراجع): وتتم بمقارنة رصيد الحساب في السنة الحالية برصيده في السنة السابقة ويوجد نسبة التغير فإذا وجد ان نسبة التغير تتجاوز نسبة معينة يحددها من واقع خبرته فانه يعتبر هذه التغيرات غير عادية مما يستدعي فحصها للتأكد من سبب التغير.

- **تنفيذ (تطبيق) الاختبار وتحليل النتائج واستنتاج الخلاصة:** بعد قيام المراجع بتحديد الفروق الجوهرية يقوم بتتبع هذه الفروق وذلك لمعرفة سببها، حيث يعتبر تتبع الفروق الجوهرية أهم ناحية من نواحي الإجراءات التحليلية، ذلك لان هذا التتبع يتيح الفرصة لكشف الأخطاء او التلاعب .

وتبدا عملية الفحص بالاستفسارات من المسؤولين بالشركة عن الأسباب المحتملة للتقلبات غير العادية، وكذلك المراجعة التفصيلية للمستندات،

و. الاعتبارات التي تراعى عند استخدام الفحص التحليلي لزيادة فاعليته

لكي يستطيع المراجع تحقيق الهدف من المراجعة التحليلية عليه ان يراعي مجموعة من العوامل ، هي :

- ✓ ما هو إمكان الاعتماد على العلاقة المحددة في (ب) أعلاه ?
- ✓ ما مدى صحة البيانات المستخدمة في القيام بالتنبؤ المبين في (ج) أعلاه ؟
- ✓ ما هو الاختلاف بين الرقم الفعلي والرقم التقديري وإذا كان هناك اختلاف هام نسبيا هل يمكن تأكيد أسباب هذا الاختلاف (وفقا لـ) (د) و (هـ) أعلاه ؟

6. اختبارات التحقق التفصيلية

وهي عمليات الفحص المفصلة للعناصر المالية والمعاملات في البيانات المالية للمؤسسة، يهدف هذا النوع من الاختبارات إلى التحقق من دقة وصحة البيانات المالية والتاكد من انها تمثل بشكل صحيح الوضع المالي للمؤسسة، تشمل اختبارات التحقق التفصيلية عادة:

أ. اختبارات الأرصدة: يتم فيها التحقق من دقة الارصدة في البيانات المالية، مثل الأرصدة النقدية، الموردون، العملاء...

ب. اختبارات العمليات: تتمثل في التحقق من صحة وكفاءة العمليات المالية والمحاسبية المختلفة التي تمت في المؤسسة، مثل عمليات البيع والشراء

ج. اختبارات الوثائق: يتم فيها التحقق من صحة الوثائق المالية والمحاسبية المستخدمة في اعداد البيانات المالية، مثل الفواتير، سجلات الدفع والاستلام

د. اختبارات الإجراءات: تتمثل في التحقق من مدى التطبيق والامتثال للاجراءات والسياسات المالية والمحاسبية المعتمدة في المؤسسة، والتاكد من أنها تتم بشكل صحيح ومنتظم.

ه. اختبارات العينات: يتم فيها اختبار عينات من المعاملات المالية لتدقيقها بشكل مفصل للتحقق من صحتها والامتثال للسياسات والاجراءات

7. مراجعة النظم الآلية: مراجعة النظم الآلية هي عملية تدقيق تستخدم لتقييم فعالية وسلامة أنظمة المعلومات الآلية والتأكد من أنها تعمل بشكل سليم وفقًا للأهداف المحددة، تعتمد هذه العملية على تقنيات وأساليب متعددة لضمان موثوقية وأمان النظم الآلية، ومن بين الأساليب الشائعة التي تستخدم في مراجعة النظم الآلية نجد:

أ. تقييم الضوابط الداخلية: يتمثل هذا في فحص وتقييم الضوابط الداخلية التي تمكن النظام الآلي من تحقيق أهدافه بشكل فعال وموثوق به.

ب. اختبارات الضوابط الداخلية :يتضمن هذا إجراء اختبارات للتحقق من فعالية تنفيذ الضوابط الداخلية وتقييم مدى امتثال النظام لها.

د. تحليل النظام والمخاطر :يتمثل في تقدير وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على النظام الآلي وتحديد التدابير الواجب اتخاذها للتعامل معها.

ه. اختبار الوظائف الرئيسية : يتضمن اختبار وتقييم أداء وظائف النظام الآلي الأساسية للتأكد من أنها تعمل بشكل سليم وفعال.

ت. التدقيق في الوصول والتحكم في النظام :يتضمن فحص سجلات الوصول وتقييم آليات التحكم في الوصول للتأكد من سلامة وأمان النظام.

و.التحقق من التوافق القانوني والتنظيمي :يتضمن هذا التحقق من امتثال النظام الآلي للقوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة.

ي. اختبار استعادة الكوارث وخطط الطوارئ :يتمثل في تقييم فعالية خطط الاستعادة من الكوارث وخطط الطوارئ للنظام الآلي.

تعتبر هذه من الأساليب الشائعة التي يمكن استخدامها في مراجعة النظم الآلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها في تحقيق أهداف الشركة والمؤسسة.

8. خرائط التدفق

هي أدوات توضيحية تُستخدم في العديد من المجالات لعرض تسلسل الخطوات أو العمليات بطريقة بصرية ومنظمة، تهدف خرائط التدفق إلى تبسيط العمليات المعقدة وتوضيح تسلسل الخطوات المتبعة لإنجاز مهمة معينة، تشمل عناصر خرائط التدفق عادة مجموعة من الرموز والرموز المستخدمة لتمثيل القرارات والعمليات والتدفقات والمخازن والمدخلات والمخرجات وغيرها، تتيح هذه الرموز للمستخدمين فهم وتفسير العمليات بسهولة وسرعة، خرائط التدفق هي أداة مهمة لتحسين الفعالية والكفاءة في

العمليات، وهي تستخدم على نطاق واسع في مجالات مثل إدارة العمليات، والتصنيع، وتطوير البرمجيات، وإدارة المشاريع، والخدمات المالية، وغيرها.يتمثل الغرض الرئيسي لاستخدام خرائط التدفق في:

أ. توضيح العمليات والإجراءات: تُستخدم لتوضيح كيفية تنفيذ مجموعة من الخطوات أو العمليات بشكل متسلسل.

ب. تحليل العمليات الحالية: يمكن استخدامها لتحليل وتقييم العمليات الحالية والبحث عن الفجوات أو الأخطاء المحتملة

ج. تصميم العمليات الجديدة: تُستخدم لتصميم وتطوير عمليات جديدة أو تحسين العمليات القائمة.

د. التواصل والتوجيه: تُستخدم لتوجيه الفرق وتوضيح الأنشطة المطلوبة وتوزيع المسؤوليات بين الأعضاء.

ه. توثيق العمليات: تُستخدم لتوثيق الإجراءات والعمليات لضمان التنسيق والاتساق في التنفيذ.

المحور السادس: نظام الرقابة الداخلية

1. مفهوم نظام الرقابة الداخلية
2. مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية
2. أهداف نظام الرقابة الداخلية
3. أنواع نظام الرقابة الداخلية
4. مقومات نظام الرقابة الداخلية
5. مسؤولية مدقق الحسابات بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية
6. طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية
7. مراحل وإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية
8. إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر

الرقابة هي إجراء أو عمل تقوم به الإدارة لضمان انجاز الأهداف المرسومة، وقد أدى ظهور المشاريع الكبرى إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاما يساعد الإدارة في الوفاء بأهدافها، وقد ارتبطت الرقابة الداخلية في مراحلها الأولى بحماية النقدية باعتبارها أكثر الأصول عرضة للتلاعب والاختلاس، وتتحقق هذه الحماية بإتباع الوسائل الكفيلة بحماية النقدية من السرقة والاختلاس مثل تحديد واجبات ومسؤوليات أمين الخزينة، والفصل بين الاختصاصات المتعارضة كعمليات التحصيل والتسجيل، بعد ذلك امتد اهتمام الرقابة الداخلية إلى رقابة المخزون وغيره من الأصول الأخرى، ثم توسعت بعد ذلك لتتضمن الوسائل الكفيلة بضمان صحة البيانات المحاسبية ودقتها.

1. مفهوم الرقابة الداخلية:

عرفت جمعية المدققين الأمريكيين الرقابة الداخلية أنها: " الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر"[1].

أما لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فعرفت الرقابة الداخلية على أنها: "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية" [2].

وعرفت لجنة بازل الرقابة الداخلية بأنها: **"تعرف الرقابة الداخلية على أنها عملية** تتأثر بتدعيم الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأفراد في جميع المستويات الوظيفية وهي ليست مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تؤدي في وقت وحدد بل هي عملية مستمرة في جميع المستويات الوظيفية داخل المؤسسة ويعد مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن إنشاء الثقافة المناسبة لتنفيذ الرقابة الداخلية والمراقبة المستمرة لتقييم مدى كفاءتها، كما يجب مشاركة جميع الأفراد في عملية الرقابة"[3].

---

[1] - ايهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص133

[2] - نفس المرجع، ص 134

[3] أحمد محمد سمير، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، ص 20.

أما اللجنة الاستشارية المحاسبية البريطانية فقد عرفتها بأنها "الرقابة الداخلية تشمل جميع أنظمة الرقابة المالية وغيرها الموضوعة من طرف الإدارة وهذا بغرض إمكانية تسيير أعمال المؤسسة بصورة منتظمة وفعالة وضمان دقة وصحة المعلومات المسجلة"[1].

كما عرفت لجنة COSO الرقابة الداخلية "بأنها عملية يقوم بها مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وغيره من الأفراد ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع وإعداد تقارير موثوق بها، والامتثال إلى القوانين الموضوعة من قبل الإدارة"[2].

إذن فالرقابة الداخلية هي مجموعة الخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الشركة من أجل حماية أصول الشركة من سوء الاستخدام، ووضع الطرق والأساليب الكفيلة لمعالجة المخاطر التي تواجه الشركة، والامتثال للقوانين للوصول إلى تقارير مالية أكثر شفافية تتضمن معلومات عن كافة الأنشطة التشغيلية والتمويلية.

2. مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية

مر نظام الرقابة الداخلية بـخمسة مراحل متعددة ليصبح على ما هو عليه اليوم وهي كالآتي[3]:

أ. مرحلة الرقابة الشخصية: تتضمن المفهوم الضيق للرقابة وتتمثل في المحافظة على النقدية من الضياع والسرقة وامتدت لتشمل باقي الأصول الأخرى وكانت تطبق في الشركات الصغيرة والفردية.

ب. مرحلة الضبط الداخلي: شهدت هذه المرحلة نمو في حجم الشركات وزيادة في نشاطاتها وعملياتها واتساع نطاقها الجغرافي، وهو ما اقتضى تطوير في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها الوحدة الاقتصادية من اجل حماية النقدية والأصول الأخرى لضمان الدقة المحاسبية والعمليات المثبتة في الدفاتر.

ج. مرحلة الكفاءة الإنتاجية:تضمنت هذه المرحلة طفرة بمفهوم الرقابة الداخلية وشكلت قاعدة لإرسال المفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية واتساع أهدافها لتشمل تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والارتقاء بالكفاية

[1] Renard jacques,**théovie et portique de l'audit interne 7 éme edition d'organisation eyroylles**, Paris,2010, p p 134. 135-

[2] - محمد حامد مجيد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص 16

[3] - محمد حامد مجيد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 18

الإنتاجية إلى جانب الأهداف التقليدية المتمثلة بالمحافظة على أصول المنشأة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات.

د. مرحلة تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية: توفر هذه المرحلة تأكيدا منطقيا بان الأهداف التي تخص الوحدة الاقتصادية سوف يتم انجازها.

ه. مرحلة تحقق الأهداف المعنية: عملية تتأثر بإدارة الوحدة الاقتصادية وبالعديد من الأطراف ويتم من خلال تلك العملية الحصول على تأكيد مناسب وليس مطلق فيما يتعلق بالأهداف التالية:

- الثقة بالتقارير المالية
- الالتزام باللوائح المالية والقوانين
- فاعلية وكفاءة المعلومات

ومن بين أهم العوامل المساعدة على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها نجد:

- ✓ تزايد نطاق المشروعات حجماً وتعقد وتشعب هياكلها التنظيمية مما يستلزم على الإدارة توفير التقارير والتحليلات التي تتوفر على درجة عالية من ثقة.
- ✓ تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية: ولإخلاء مسؤولية المفوضين أمام المساهمين يقوم بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى ضمان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالمؤسسة
- ✓ الحاجة إلى بيانات دورية دقيقة: تعمل إدارة المشروع على الحصول على تقارير دورية على مختلف أنشطتها من أجل تصحيح الانحرافات ورسم سياسات للمؤسسة لذلك لا بد من وجود نظام رقابة سليم يضمن صحة التقارير لاتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ مسؤولية الإدارة عن حماية موارد المؤسسة سواء من السرقة والاختلاس أو من التسيير.
- ✓ حاجة مؤسسات الحكومة وإدارتها إلى بيانات دقيقة، تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة عن المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي.

- ✓ تطور إجراءات التدقيق: إن الحصول عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلى اختبارية الذي يعتمد على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ التوسع والاعتماد على استخدام أنظمة التشغيل الالكتروني: إن التوسع في استخدام الحسابات الآلية لتخزين ومعالجة البيانات المالية والمحاسبية بيئة تساعد على ارتكاب العديد من المخالفات مما يتطلب وجود نظام جيد ومتين للرقابة الداخلية.

3. أهداف نظام الرقابة الداخلية

تكمن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية في ما يلي:

- توضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات
- حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في التخطيط واتخاذ القرارات
- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية
- تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المنشأة

من خلال ما سبق نلاحظ أن الرقابة الداخلية تشتمل على جوانب محاسبية واقتصادية وإدارية

أ. الجوانب المحاسبية: حماية الأصول والتحقق من صحة البيانات والقوائم المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها

ب. الجوانب الاقتصادية: أساليب التخطيط وبحوث العمليات والموازنات والتكاليف المعيارية والانحرافات وأسبابها وأساليب مراجعتها.

ج. الجوانب الاقتصادية: مرتبطة بزيادة الكفاءة التشغيلية أي تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لمنع الإسراف والضياع والتلف وأعطال التجهيز الآلي.

د. الجوانب الإدارية: تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة من قبل الإدارة ودراسة الزمن والحركة، وبرامج تدريب العاملين، والرقابة على الجودة

3. أنواع نظام الرقابة الداخلية

تنقسم الرقابة الداخلية إلى:

أ. الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية

ب. الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها

ج. الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

4. مقومات نظام الرقابة الداخلية

أ. الهيكل التنظيمي للمؤسسة: يجسد الوظائف ويحدد المسؤوليات بدقة ويبرز العلاقات بين مختلف عناصر الهيكل بحيث يضمن عمل نظام الرقابة ويصمم بمراعاة العناصر التالية: حجم المؤسسة، طبيعة النشاط، تسلسل الاختصاصات، تحديد المسؤوليات، تحديد المهام.

ب. نظام المعلومات المحاسبي: من أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية فهو وسيلة لتحقيق:

- الرقابة على جميع السجلات لأنها مصادر البيانات وتدفقها
- تبويب البيانات مع دليل للحسابات وفق النظام المحاسبي
- التصميم الجيد للسجلات بطريقة مناسبة للرقابة

ج. الموظفين الأكفاء: اختيار الموظفين من أصحاب الكفاءة فلا بد أن يتم اختيار العاملين وفق ما يلي: شهادة في ميدان العمل، الخبرة، الالتزام بالسياسات المرسومة، احترام برامج التدريب، الحرص على أداء المهام

د. رقابة الأداء: أي ما تم انجازه فعلا وما هو مسطر في خطط المؤسسة لذا لا بد من اجراءات تصحيحية لتدارك الفارق من خلال التدخل المباشر للمسؤول على العمل أو باستخدام أدوات الرقابة المختلفة كالميزانيات التقديرية أو التكاليف المعيارية

ه. إجراءات العمل داخل المؤسسة: لا بد من تحديد المؤسسة إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على كل المستويات الإدارية، كما لا بد أن لا يتم تركيز المهام في شخص واحد فمثلا: لا يجب أن يكون من يقوم بالشراء هو من طلب المواد والسلع، كما يجب أن لا يكون هو من يقوم بتسديد مستحقات الشراء (تداخل المهام)

5. مسؤولية مدقق الحسابات بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية

أ. بالنسبة للرقابة الإدارية: لا يعتبر المدقق المالي مسؤولا عن فحص وتقييم وسائل الرقابة الإدارية لأنه يهدف أساسا إلى تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية طبقا للخطة المرسومة، فوجود هذه الرقابة أو عدمه لا يؤثر تأثيرا مباشرا على برنامج التدقيق الذي يضعه المدقق للسير عليه، إلا اذا وجد المدقق أن بعض وسائل هذه الرقابة لها علاقة على دلالة الحسابات الختامية أو القوائم المالية موضوع الفحص والتدقيق عن نتيجة الأعمال والمركز المالي فان على المدقق أن يدخل هذه المسألة ضمن نطاق عملية التدقيق

ب. بالنسبة للرقابة المحاسبية: يعتبر المدقق مسؤولا مسؤولية كاملة عن فحص وتقييم وسائل وأنظمة هذه الرقابة لأن لها تأثير مباشر وارتباط وثيق بطبيعة عمل المدقق الخارجي فالرقابة المحاسبية تهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات الختامية ودرجة الاعتماد عليها، فعدم وجود وسائل هذه الرقابة المحاسبية أو قصور المستخدم منها عن تحقيق الأهداف المرسومة سيؤدي إلى أن يزيد المدقق من كمية الاختبارات وأن يتوسع في نطاق تدقيقه للدفاتر والسجلات

ج. بالنسبة لأنظمة الضبط الداخلي: يهدف هذا النوع من الرقابة إلى حماية أموال المشروع من السرقة أو الاختلاس أو سوء الاستعمال وحيث أن مدقق الحسابات يعتبر مسؤولا عن اكتشاف الغش أو التزوير و الاختلاس أو التلاعب في أصول المشروع وممتلكاته فان على المدقق أن يقوم بفحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي المطبقة لكي يتأكد من مدى ضعف أو قوة نظام الضبط الداخلي لكي يرسم خطة التدقيق وتحديد المجالات التي سيقوم بتدقيقها أو توسيع كمية اختباراته اذا وجد هناك ثغرات يمكن استغلالها في ارتكاب الغش أو التزوير.

6. طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية

أ. الاستبيان: هي عبارة عن قائمة من الأسئلة والاستفسارات توجه إلى الموظفين للإجابة عليها وإعادتها للمدقق للتأكد من الإجابات عن طريق الاختبارات العينية للحكم على قوة النظام

ب. الملخص التذكيري: يقوم المدقق هنا بوضع أسس وقواعد نظام الرقابة الداخلية السليم وذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة

ج. التقرير الوصفي: هو ان يقوم المدقق بوصف الاجراءات المتبعة في المشروع وتحديد نقاط الضعف في النظام ومحاسبتها

د. دراسة الخرائط التنظيمية: يقوم المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع كخرائط الدورات المستندية لمختلف العمليات مثل المبيعات النقدية الأجور....

ه. فحص النظام المحاسبي: يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات التي يتم فيها تدوين العمليات المحاسبية المختلفة وبذلك يمكن للمدقق الحصول على بيانات وافية عن الدفاتر والسجلات والأشخاص القائمين بإمساكها

7. **مراحل وإجراءات نظام الرقابة الداخلية**

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في المؤسسة، وباعتبار الرقابة الداخلية عملية مستمرة فهي تمر بعدة مراحل وإجراءات:

أ. مراحل الرقابة الداخلية

كون الرقابة الداخلية تشمل الجانب المحاسبي والجانب الإداري فإنها تمر بالمراحل التالية:

- **التنظيم:** يهدف إلى ترتيب تنفيذ الأداء الفعلي ترتيباً منطقياً للوصول إلى رقابة داخلية فعالة.

- **التوجيه:** يعد توزيع المهام والمسؤوليات والاختصاصات وفصل المهام لنوع من التوجيه للأفراد أثناء أداء مهامهم ليساعدهم على التنفيذ الفعلي.

- **المراقبة:** تهدف إلى التأكيد على التقيد التام بالتعليمات ومدى الكفاءة في تحقيق الأهداف ضمن المقارنة بالنتائج المحققة بالأهداف المخطط لها.

- **التقييم:** غرضها التأكد من أن النتائج تمت وفق لأهداف المخطط لها مع تحديد الانحرافات الناتجة.

- **التقرير:** وهي حوصلة إيصال النتائج إل المستويات الإدارية العليا من جل اتخاذ القرارات المناسبة، مع ضرورة أن يتضمن التقرير الحلول المختلفة كبدائل لتصحيح الانحرافات القائمة.

ب. إجراءات الرقابة الداخلية

تتمثل أهم إجراءات نظام الرقابة الداخلية في:

- **إجراءات تنظيمية:** وتشمل هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة من خلال تغطية النواحي التالية:

✓ تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل؛

✓ توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أي فرد بعمل من البداية للنهاية بحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر؛

✓ توزيع المسؤوليات بشكل يوضح ويساعد على تحديد تبعية الخطأ أو الإهمال؛

✓ تقسيم العمل والفصل بين الوظائف التالية:

- وظيفة التتصريح بالعملية؛
- وظيفة الموافقة على العملية؛
- وظيفة تنفيذ العملية؛
- وظيفة تسجيل العملية؛
- وظيفة الاحتفاظ بالأصول.

✓ تنظيم الأقسام حسب طبيعة كل قسم؛

✓ تحديد دقيق لخطوات كل عملية بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلى بموافقة المسؤول الأول عنه؛

✓ إلزامية توقيع الموظفين على كل مستند أعدوه كإثبات لتبعية المسؤولية عن العملية للموظف؛

✓ وجود المستندات الأصلية مع ضرورة وضع لكل إدارة صورة ولون معين.

✓ تنقلات الموظفين من حين لآخر بما لا يتعارض مع سير العمل كإجراء احترازي وقائي؛

✓ ضرورة العطل والإجازات للموظفين في أوقاتها.

- **الإجراءات المحاسبية:** وتضم النواحي التالية:

✓ إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها (التسجيل الفوري للعمليات) كإجراء يقلل فرص الاحتيال؛

✓ عدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمد من الموظفين المسؤولين مع المرافقة بالوثائق المؤيدة للعملية والتأكد من صحة المستندات؛

✓ عدم اشتراك موظف ما في مراجعة عمل قام به؛

✓ الاعتماد على وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الاجمالية للتأكد من صحة الحسابات؛

✓ إجراء المطابقات الدورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات؛

✓ الجرد المفاجئ الدوري خاصة النقدية والبضاعة والمطابقة مع الأرصدة الدفترية.

باعتبار نظام المعلومات المحاسبية النواة الأساسية للنظام الإداري فإن وجود هذه الإجراءات تمكن من أحكام رقابة دائمة وتدعم المقومات التي يقوم عليها نظم الرقابة الداخلية كما تمكن نظام المعلومات المحاسبية من إعطاء معلومات ذات مصداقية ومعبرة للواقع الفعلي، كما تمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات الفعالة في حالة الانحرافات وتجنب المخاطر.

- **الإجراءات العامة:** تكمن الإجراءات العامة لنظام الرقابة الداخلية في خمسة عناصر أساسية وتتمثل في:

✓ تحديد الأهداف؛

✓ تحديد القواعد والإجراءات؛

✓ وضع نظام للمعلومات؛

✓ الفصل بين المهام والوظائف؛

✓ تكوين فريق عمل.

كما يمكن إضافة عنصر والمتمثل في وظيفة المراجعة الداخلية، كما يمكن أن تمس الإجراءات العامة النواحي التالية:

✓ التأمين على ممتلكات وموجودات المؤسسة ضد الأخطار حسب طبيعتها؛

✓ التأمين على المستخدمين الذين في حوزتهم عهد ضد خيانة الأمانة؛

✓ وضع نظام سليم لمراقبة البريد لوارد والصادر؛

✓ استخدام وسيلة الرقابة الحدية؛

✓ استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة كتوقيع الشيكات، عهده الخزائن النقدية...إلخ.

✓ استخدام نظام التفتيش.

8. إجراءات تقسيم نظام الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر

تتم عملية تقسيم نظام الرقابة وتقدير المخاطر لهذا النظام من خلال خمس مراحل تتمثل في:

- **الحصول عل الفهم الكافي للرقابة الداخلية:** أشار معيار التدقيق الدولي 315 إلى ضرورة الفهم لنظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق والذي يعني حصوله على معلومات كافية عن المؤسسة ومكوناتها الرقابية تصميماً وتنفيذاً وذلك من خلال:

✓ الاطلاع على وصف النظام الرقابة الداخلية يتم إعداده شاملاً عن طريق خرائط الحسابات ودليل السياسات والإجراءات؛

✓ الاستفسارات الشاملة للإدارة والمشرفين وموظفين الحسابات؛

✓ الفحص المستندات والسجلات.

- **توثيق فهم نظام الرقابة:** ويتم ذلك باستخدام عدة أساليب منها (قوائم الاستبيان، التقرير الوطني، خرائط التدقيق)، غايتها التحري عن القواعد والإجراءات المتبعة فعلاً في تنفيذ المشروع وتوثيق فهمته لنظام الرقابة الداخلية.

- وضع تقدير مبدئي لمخاطر نظام الرقابة الداخلية: من خلال فهم الذي تحصل عليه المدقق يتعين على المدقق وضع تقدير أولي لمخاطر نظام الرقابة، فوجود ضعف في الإجراءات الرقابية لن يمنع حدوث انحرافات ولهذا يتعين على المدقق تحديد نقاط الضعف وتقدير مخاطر نظام الرقابة مع استخدام مصفوفة الخطر في تقدير مخاطر نظام الرقابة من خلال دراسة العلاقة بين إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية وأهداف التدقيق إذ تعمل المصفوفة على مقابلة هذه العلاقة وتحديد الأثر فعند إعداد مصفوفة الخطر يتم وضع أهداف التدقيق للعملية المراد الحكم على كفاءة نظام الرقابة الداخلية لتحدد نقطة الضعف تحت عمود الهدف وبذلك توضح المصفوفة مدى تحقيق إجراءات الرقابة جزئياً أو كليا لكل هدف من أهداف التدقيق وفيما يلي مصفوفة الخطر التي تم استخدامها على إحدى العمليات مثل عملية المبيعات.

الجدول رقم (6): مصفوفة الخطر

F: أسلوب الرقابة الذي يحقق جزئياً أو كليا هدف من أهداف الرقابة، X: أوجه القصور التي تم تقديرها.

	الرقابة الداخلية	تم إرسال المبيعات إلى العملاء (الوجود الفعلي)	تم تسجيل العمليات التي حدثت فعلاً (الاكتمال)	تم تسجيل بقيمة الحقيقية وإعداد الفاتورة وتسجيلها على نحو الصحيح (الدقة)	تم تبويب على نحو ملائم (التصنيف)	تم التسجيل في التاريخ (التوقيت الصحيح)	تم إدراج العملية على نحو ملائم في الملفات الرئيسية (الترحيل والتلخيص)
أساليب الرقابة الرئيسية	تتم الموافقة على الائتمان قبل الشحن	F					
	تدعيم المبيعات بمستندات شخص	F					

	مرخص بها						
	الفصل بين الواجبات من حيث الإعداد، التسجيل، الاستلام	F	F				F
	يتم التفحص من مستندات الشحن وأرقام فواتير البيع مع تتبع ذلك في اليومية		F			F	
	يتم تجميع مستندات الشحن يومياً	F	F	F	F	F	F
أوجه القصور	عدم وجود تحقق داخلي لعدد العملاء والمعلومات الخاصة بفواتير البيع			X		X	X
التقدير		منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع

					ض		

المصدر: **الشحنة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 223**

إن وضع تقدير منخفض لمخاطر النظام يدل على أن الإدارة تهتم بتطبيق نظام الرقابة الداخلية في معظم عملياتها الرئيسية ويتم تنفيذها بالفعالية، أما وضع تقدير مرتفع يدل على تجاهل تطبيق هذا النظام وضعف الرقابة وعدم فعاليتها.

المحور السابع: المراحل العملية للتدقيق المالي والمحاسبي

1. الارتباط
2. التخطيط الأولي
3. إعداد التقرير

لكي يتمكن المراجع من إعطاء الرأي الفني المحايد عند قيامه بعملية التدقيق يتطلب منه إتباع منهجية معينة أثناء قيامه بواجبه وكل عملية تتطلب خطوات رئيسية ويمكن تلخيص هذه الخطوات من خلال ما يتم التطرق له أدناه

1. الارتباط

ويقصد بها ارتباط المدقق مع الجهة الطالبة لخدمات التدقيق أو الهيئة التي قامت بتعيين المدقق ويختلف باختلاف نوع التدقيق وذلك كما يلي:

- **التدقيق القانوني:** يتم تعيين المدقق وفق دفتر شروط والتي يحدد إجراءاتها القانون المعتمد عليه في التدقيق القانوني مثل القانون التجاري أو قانون المهنة ويتم تحرير أربع رسائل وهي: رسالة طلب التعيين، رسالة القبول، رسالة المهمة، رسالة التأكيد.

- **التدقيق القضائي:** يتم تعيين المدقق عن طريق المحاكم وذلك في حالة الخبرة القضائية كحالة إعلان إفلاس شركة، أو التصفية القضائية لشركة معينة

- **التدقيق التعاقدي:** يتم تعيين المدقق وفق عقد يربطه بمجلس إدارة الشركة التي عينته أو الجمعية العامة للمساهمين

2. التخطيط الأولي

يتضمن تخطيط عملية التدقيق وضع استراتيجية عامة وتحديد أهداف ومجال التدقيق والحصول على المعلومات عن المنشأة محل التدقيق وتحديد الأنشطة وأساليب الرقابة التي سيتم مراجعتها وتحديد الجهة التي سوف يقدم إليها نتائج عملية التدقيق، ويجب على المدقق جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات اللازمة لتدعيم نتائج التدقيق، إضافة إلى إعداد جميع أوراق العمل[1]، ويجب على المدقق عند القيام بالتخطيط لعملية المراجعة إن يأخذ بعض العناصر بعين الاعتبار تتمثل في[2]:

- أهداف النشاط الخاضع للتدقيق وكيفية ضبطه
- المخاطر ذات الأهمية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة، أهدافه، والموارد المستخدمة، والمهام التشغيلية والوسائل التي يتم استخدامها لمواجهة الآثار الناجمة عن المخاطر.

[1] - تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشاة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 85.

[2]-Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse, DSCG4 comptabilité et audit (Manuel et pratique), édition FRANCIS LEFEBVRE, 4eme édition, paris, 2012,p468 -

- أهمية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وأعمال الرقابة الداخلية على النشاط والعمليات
- الإجراءات والمصادر المحتملة للأدلة التي يتعين جمعها
- تقييم أولي لعتبة الأهمية والأهمية النسبية

وتقسم هذه العملية إلى ثلاثة مراحل هي:

أ. اكتساب معرفة عامة حول المؤسسة : وتتضمن خطوات يمكن تلخصيها في[1]:

- **الأعمال الأولية:** هي خطوة يطلع من خلالها المراجع على الوثائق الخارجية عن المؤسسة مما يسمح له من التعرف على محيطها ومعرفة القوانين والتنظيمات الخاصة بالقطاع، وما كتب حول خصوصياته، وحول مهنة المؤسسة أحيانا، مما يمكنه من استخراج معايير المقارنة ما بين مؤسسات القطاع.

- **الاتصالات الأولية مع المؤسسة:** يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من سيشتغل معهم أكثر من غيرهم أثناء أدائه للمهمة، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها.

إضافة إلى ذلك عليه الاطلاع على الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى المؤسسة ومعرفة السياسات العامة للمؤسسة والاستراتيجيات والآفاق المستقبلية وكذا الوسائل والتقنيات المستخدمة في الأنشطة، وكذا في التسيير والإدارة، وكل معلومة يمكن أن تفيد المراجع وتؤثر على المؤسسة وتخلق مناطق خطر فيها، لأن كل المعطيات والحسابات ما هي إلا انعكاس للحقائق القانونية والاجتماعية التي تعيش فيها المؤسسة وعليه فلا بد من أخذها في الحسبان عند التقييم، وقد تم تحديد خمس جوانب تمثل الدراسة الشاملة للمؤسسة التي يجب أن يقوم بها المراجع وهي:

- التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة وخصائصها
- الدراسة العميقة للقانون الأساسي للمؤسسة ومختلف العقود
- التعرف على طبيعة كل من التنظيم الإداري والمحاسبي
- الاطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة

[1] - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 69

- إعداد برنامج التدقيق

- **وضع خطة أولية وانطلاق الأعمال:** يحصل المراجع على نظرة عامة شاملة وكاملة حول المؤسسة بعد قطع مختلف الخطوات وجمع معلومات تتصف بالديمومة نسبيا في ملف هو **الملف الدائم،** كما يمكنه في نهاية هذه المرحلة اعادة النظر في برنامج تدخله المسطر

- **تحديد الأهداف:** إن حجم المؤسسة وتعدد الأنشطة، إضافة إلى توزعها على مناطق جغرافية مختلفة، من المستحيل مراجعة وفحص كل العمليات المتعلقة بالمؤسسة، وانطلاقا من إلمام شامل لبعض المعلومات العامة حول المؤسسة، يستطيع المراجع تحديد أهداف المراجعة، فكل خطة من مهمته لا بد أن تندرج ضمن هدف معين وواضح للأسباب السابقة الذكر.

ب. تقييم نظام الرقابة الداخلية

يقوم المراجع بتقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها قصد الوقوف على آثارها على الحسابات والقوائم المالية، فهذه العملية أساس كل مهمة مراجعة فمن خلالها تتضح مصداقية نظام المعلومات في المؤسسة، ويقوم المراجع بإتباع الخطوات التالية عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية

- **جمع الإجراءات:** يتعرف المراجع على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه لملخصات لها (المكتوبة وغير المكتوبة)، فمثلا: عملية البيع للزبائن يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إن كان هناك مكتوب حول عملية البيع، أو يدون لها ملخصا بعد حوار مع القائمين على انجازها، كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها، كما يمكن استعمال استقصاءات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها شرحا لكل جوانب العملية، فإجراءات عملية البيع كمثال لا بد أن تتضمن: تسجيل طلبية الزبون، تسليم السلعة، إعداد الفاتورة، التسجيل المحاسبي لعملية القبض.....

- **اختبارات التطابق (الفهم):** يحاول المراجع أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع، وعليه أن يتأكد من فهمه عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه لإجراءات القيام بالعملية فعلا، فمثلا عملية البيع للزبائن وبعد تتبع إجراءات القيام بها، يأخذ المراجع بعض طلبيات الزبائن ويقارنها بسندات تسليم السلع، كما يقارنها بفواتير البيع المحررة وبتحركات الجرد عبر الأماكن

المعنية، يعتبر هذا الاختبار ذو أهمية محدودة الهدف من ورائه هو تأكد المراجع من أن الإجراء موجود، وأنه أحسن تلخيصه، وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه.

- **التقييم الأولي للرقابة الداخلية:** بالاعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المراجع من اعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وغش).

- **اختبارات الاستمرارية:** يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة، يحدد حجم هذه الاختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتمل وقوعها عند دراسة الخطوات السابقة لها، كما تعتبر دليل إثبات على حسن السير خلال الدورة.

ومن بين الاختبارات الشائعة في المجال العملي نجد:

- ✓ **إجراءات المراجعة التحليلية:** وهي تشمل تحليل المعادلات لأغراض المقارنة مع السنوات السابقة، أو المقارنة بمعايير القطاع وتساعد هذه الاختبارات المراجع في فهم النشاط بدرجة أفضل والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى فحص أكثر، وإذا ظهرت نتائج تختلف اختلافا جوهريا عن توقع المراجع، فسوف تعتبر المتابعة باستخدام واحد من الاختبارات الأخرى أمرا ضروريا.
- ✓ **اختبارات الالتزام:** وتصمم هذه الاختبارات للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وإذا اعتقد المراجع بعد عملية الاختبار أن أساليب الرقابة الداخلية تعمل بفاعلية فان ذلك يبرر له الاعتماد على النظام، وبالتالي يقلل من اختبارات التحقق، وتهتم اختبارات الالتزام بثلاثة عوامل من أساليب الرقابة هي:
  - تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية
  - جودة تنفيذ إجراءات الرقابة
  - الأفراد الذين يقومون بإجراءات الرقابة

_ تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية

بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية السابقة يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء تسييره عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.

ج. تنفيذ مهمة المراجعة أو فحص الحسابات

بعد التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية يخطط المراجع مهمته ويحدد العمليات والمواطن الحساسة للتدقيق مع مراعاة الوقت وامتداد حدود التحقيق، من جهة أخرى يختار المراجع التقنيات والوسائل الملائمة لكل مهمة تدقيق وفحص، فهذا البرنامج المفصل للأعمال يصبح دليلا للمراجعة، إضافة لذلك قد يلجأ المراجع إلى اختيار بعض المساعدين والمتخصصين وذلك حسب درجة امتداد وصعوبة المهمة.

بناءا على ما تم تحديده في برنامج العمل والأهداف المنتظرة من المراجعة، سيحاول المراجع تطبيق نقاط هذا البرنامج مع التدقيق والفحص في الأجوبة باستعمال الاختبارات والوسائل التي يراها مناسبة.

ويمكن توضيح التقارب في مهمة المراجعة فيما يلي:

- تحديد الأنشطة والأنظمة والوظائف التي ستخضع لعملية المراجعة (مبيعات، مخزونات، مشتريات، استثمارات)
- محاولة التدقيق في النظام وذلك عن طريق تحديد مسار انتقال الوثائق والملفات من بداية العملية إلى نهايتها (مخطط تدقيق المعلومات)
- تحديد عناصر الرقابة الداخلية

3. إعداد التقرير

تتمثل المرحلة النهائية للمراجعة في إعداد تقرير نهائي للتدقيق والفحص الذي قام به المراجع طيلة فترة المهمة ويتميز هذا التقرير بالشمولية والدقة مع عرض كل الأدلة والقرائن التي تثبت حكم وتقدير المراجع لنظام المعلومات في المؤسسة ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى:

أ. الاجتماع النهائي: ويضم كل من المراجع والمساعدين والعميل وكذا المسيرين ومختلف المسؤولين، ويتم عرض وتوضيح كل النقاط والأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المراجع أثناء أداء مهمته، فلا بد من السماح للعميل بأن يتعرف على شكوك وتحقيقات المراجع وإمكانية مناقشتها.

ب. عرض المشاكل والتوصيات: وبناءا على ذلك سيحاول المراجع عرض المشاكل والتوصيات استنادا على الأولويات ودرجة الأهمية على أن يتجنب إعطاء الأهمية لأشياء لا تستحق ذلك والتي تؤدي إلى سوء سمعة المراجع لعدم كفاءته في حصر جيد للأوضاع

وعليه يتطلب التحضير الجيد لنجاح الاجتماع أو المقابلة النهائية سواء من ناحية العرض أو عند مناقشة التوصيات، وعندما تصادف المراجع معارضة من طرف العميل يجد نفسه أمام حالتين هما:

- إما أن يكون المراجع قادرا على الاستدلال والاستحضار فيثبت أحكامه ونتائجه وفي هذه الحالة تنتهي المعارضة مباشرة.
- وإما أن يمتنع المراجع لعدم وجود أدلة كافية أو عدم كفاية تصنيفها وترتيبها للاستدلال بها (ضعف تحضير الاجتماع) وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظة أو النقطة المنتقدة في تقرير المراجعة وذلك لصالح الطرفين، أما إذا كان المشكل خطيرا فيؤجل الاجتماع إلى أن يجمع المراجع أدلة وقرائن كافية قبل الإدلاء بالحكم النهائي.

ج. إعداد التقرير

وبعد الاجتماع النهائي التي تمت فيه مناقشة جميع النقاط التي ستذكر في تقرير المراجعة وبعد ان يتحصل المراجع على أجوبة العميل بشكل رسمي يمكن له أن يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته كما يمكن أن يختلف إعداد التقرير حسب هدف المراجعة.

المحور السابع: التدقيق الالكتروني للحسابات

1. مفهوم التدقيق الالكتروني للحسابات
2. أهداف التدقيق الالكتروني للحسابات
3. فوائد استخدام التدقيق الالكتروني للحسابات
4. أنواع التدقيق الالكتروني للحسابات
5. مراحل التدقيق الالكتروني للحسابات
6. خطوات التدقيق الالكتروني للحسابات
7. البرمجيات الالكترونية للتدقيق الالكتروني
8. استخدامات برامج التدقيق الالكتروني
9. المسؤول عن العمل الرقابي ضمن الأنظمة الالكترونية
10. آثار استخدام برامج التدقيق الالكترونية في العمل الرقابي والمشاكل الناجمة عنها.

لقد شهدت البيئة المعاصرة وجميع قطاعاتها تغيرات واضحة في أداء أعمالها نتيجة للتغيرات التكنولوجية واستخدام أجهزة الكمبيوتر والبرامج المحاسبية لتسجيل العمليات المالية إلكترونيًا من خلال برامج مصممة لهذا الغرض، مما يتطلب من مهنة التدقيق مواكبة هذه التطورات من خلال التدقيق الإلكتروني، سواء عن طريق تطوير البرمجيات الخاصة بالتدقيق أو إدخال الوسائل الإلكترونية الناتجة عن تطوير قدراتها التكنولوجية في أداء مهام التدقيق بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية، لهذا سوف نحاول التطرق إلى هذا النوع من التدقيق.

1. مفهوم التدقيق الالكتروني للحسابات

"هو عملية منظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة"[1].

كما تم تعريفه على أنه: "تدقيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في تخطيط، ومراقبة، وتوثيق أعمال التدقيق، يُسمى أيضًا "التدقيق الإلكتروني" وهو التدقيق المعتمد على الكمبيوتر لمستخدمي السجلات الإلكترونية لأداء جزء أو كامل من أعمال التدقيق، وهذا يشير إلى أن الشركات التي تستخدم الحواسيب لتسجيل أنشطتها وتخزين بياناتها إلكترونيًا تصبح مؤهلة للتدقيق على حساباتها إلكترونيًا"[2].

كما تُعرّف برامج التدقيق الإلكتروني بأنها برامج تهدف إلى مساعدة المدقق في تخطيط ومراقبة وتوثيق الأنشطة التدقيقية باستخدام أنظمة الحاسوب والبرامج الإلكترونية، حيث يمكن استخدام أدوات التدقيق المؤتمتة المختلفة لتحسين فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة والتدقيق، وتسمى هذه الأدوات **تقنيات التدقيق المدعومة بالحاسوب (CAATs)**، التي تستخدم في جمع الأدلة التدقيقية لمساعدة المدقق في عملية التدقيق والرقابة، وبالتالي يجب على المدقق أن يكون قادرًا على استخدام هذه البرامج والتقنيات، كما يجب أن يكون قادرًا على تحليل وفهم نتائج عملية التدقيق المؤتمتة[3].

[1] - يخلف صفية، طرشي محمد، دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020

[2] - Tounsi Nasiba , bougetaya soufian, Electronic auditing and its impact on creating a competitive advantage, The international conference: Challenges of activating electronic auditing in light of digital transformation, may, 2024.

[3]- Athraa Dhyaa Jassim Al-Shammari, Fatima Salih Mahdi Al-Grban, The effect of using electronic auditing programs on auditing and oversight work, Social Science and Humanities Journal, - VOL-04, ISSUE-06, 2020

تؤثر برامج التدقيق الإلكتروني على النظام الرقابي المتبع في الوحدات الاقتصادية من خلال إدخال تحسينات على هذه الأنظمة، وكذلك إدخال المخاطر، لذا يجب على المدقق التعامل معها وأخذ النقاط التالية في الاعتبار[1]:

- يجب أن يكون هناك فهم لأنظمة الرقابة والتدقيق، وحتى الأنظمة المحاسبية، لإعداد خطة عمل تدقيقية وفقًا لمتطلبات المعايير الدولية للتدقيق.

-يجب أن يكون المدقق قد فهم طبيعة وتعقيد النظام الإلكتروني المستخدم.

-يجب أن يكون المدقق على دراية بأهمية وتعقيد العمليات الإلكترونية، حيث أن كل عملية تدقيق ورقابة لها أهمية مادية.

-يجب على المدقق أن يتحلى بالمسؤولية في تقديم رأيه المهني، وأن يلتزم بمعايير التدقيق المعتمدة، بحيث لا يتأثر تقريره بنوع نظام التشغيل المستخدم، سواء كان معروضًا أو لا.

فالتدقيق الالكتروني للحسابات يساعد على ضمان فعالية الرقابة التي تهدف إلى تسهيل إدارة الشركة السليمة، وضمان تحقيق ما يلي:

- **الفعالية والكفاءة التشغيلية،** التي تشير إلى تحقيق هدف ربح الشركة وأمن الأصول

- **الموثوقية في التقارير المالية:** لضمان دقة البيانات المالية الخارجية

- **الامتثال التنظيمي**: الذي يشير إلى أن جميع عمليات الشركة تلتزم بالمتطلبات التنظيمية دون انتهاك أي قوانين.

فالتدقيق يعمل على تطوير السياسات بناءً على هذه الأهداف الثلاثة وتحديد أهداف التدقيق لتنفيذ التدقيق بعد تقييم المخاطر، يجب على المدققين الداخليين أيضًا تطوير نطاق ومشاريع لأنشطتهم التدقيقية الحاسوبية بناءً على السياسات المطورة للتدقيق، إذا تم تنفيذ الأنشطة التدقيقية الحاسوبية المخطط لها وفقًا للجدول الزمني وتم تحقيق الجودة المتوقعة، فإن فريق التدقيق الحاسوبي قد حافظ بنجاح على جودة وكفاءة عملهم التدقيقي، ويمكن قياس الأداء المناسب باستخدام مؤشرات أو مقاييس أداء المشروع مثل الكفاءة، والشمول، والامتثال أو التكيف مع تقدم العمل، وجودة النتائج.

2. أهداف التدقيق الإلكتروني للحسابات

يسمح استخدام أنظمة الحاسوب لإجراء التدقيق للمدقق بالاستفادة من قدرات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة ودقة أكبر، مما يمكّنه من قراءة البيانات المطلوبة للتحقق، واختيار العينات، واتخاذ الخطوات اللازمة لجمع الأدلة والمساعدة في تنفيذ

[1] -Athraa Dhyaa Jassim Al-Shammari, Fatima Salih Mahdi Al-Grban, op, cit

الخيارات المنطقية والحسابية، أدى استخدام الحاسوب في إدارة البيانات المحاسبية إلى أو ساهم في تحقيق الأهداف التالية[1]:

أ. الاقتصاد :هدف المدقق هو فحص استخدام الحاسوب لضمان استخدامه لأقصى طاقته لخدمة الوحدة الاقتصادية بأقل تكلفة وتوفير المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب، مما يعود بالفائدة على الوحدة الاقتصادية.

ب. الفعالية: هدف المدقق هو فحص فعالية أدوات الرقابة لضمان كفاءة النظام الرقابي الداخلي في جميع الأنشطة الإدارية، والمالية، والتشغيلية.

ج. الرضا: :يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية أهم متطلبات المنشأة وفقًا لمفهوم الأهمية النسبية.

د. الحماية: في هذه الحالة يتحقق المدقق من حماية النظام من المخاطر المختلفة المرتبطة باستخدامه، وبالتالي فإن أهم هذه المخاطر تشمل انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الصلبة، تشمل المخاطر الأخرى مشكلة الفيروسات، وسرقة البيانات، أو التخريب المتعمد للأنظمة لإخفاء الانتهاكات التي قد يرتكبها بعض الموظفين.

إذن أهداف المدقق لا تتغير سواء كان التدقيق يتم يدويًا أو باستخدام الحاسوب، فالمفاهيم الأساسية للتدقيق مثل معايير التدقيق المتعارف عليها، قواعد السلوك المهني، أو المسؤولية القانونية للمدقق تبقى ثابتة بغض النظر عن طريقة تنفيذ التدقيق، الاختلاف يكمن في الأساليب والإجراءات المتبعة، حيث يمكن للمدقق استخدام الأساليب التقليدية للتدقيق أو استخدام تقنيات التدقيق الإلكتروني، أو الجمع بين الطريقتين للحصول على الأدلة الكافية التي تدعم عملية التدقيق، فالهدف من التدقيق الإلكتروني هو فحص وتقييم الرقابة الداخلية التي تحمي النظام، ولذلك يجب على المدقق التأكد من تحقيق الشروط التالية عند إجراء التدقيق[2]:

- وجود تدابير احتياطية لحماية جهاز الحاسوب، والبرامج والاتصالات والبيانات من الوصول غير المفوض والتعديل أو التخريب.

- إعداد البرامج وشراءها بموجب تفويض من قبل الإدارة

- إجراء تعديلات على البرنامج بموافقة الإدارة

[1]- Tounsi Nasiba , bougetaya soufian, op, cit

[2] - يوسف مومني، الطيب فراج، مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، 2020.

التحقق من معالجة المعاملات، الملفات والتقارير من سجلات الحاسوب بأنها دقيقة وكاملة دون أي نقص

- التعامل مع البيانات الأصلية وفقا لسياسات الإدارة المعتمدة

- التحقق بأن ملفات بيانات الحاسب الالكتروني دقيقة وكاملة وموثقة

3. فوائد استخدام التدقيق الإلكتروني للحسابات

إن استخدام التدقيق الالكتروني عند تدقيق الحسابات له مزايا تساعد المدقق في تحقيق أهداف أفضل، وهذه المزايا تشمل :

- **تسريع عمليات التدقيق :**يستخدم المدقق طرق التحليل بالمقارنة والنسب التي تساعده في التحقق والمراقبة وتقييم الأداء بسرعة.

- **الوصول السريع للبيانات :**تساعد البرامج الإلكترونية في استرجاع البيانات والمعلومات المخزنة في ذاكرة الحاسوب بسرعة.

- **أنظمة الشبكات الداخلية** تساعد أنظمة الشبكات في مراقبة الفروع الداخلية والخارجية للوحدات الاقتصادية.

- **استخدام البرامج الإلكترونية للتدقيق:** يمكن للحاسوب استخدام البرامج الإلكترونية لإجراء التدقيق من خلال إعداد برامج رقابة وتدقيق موجهة لأغراض أو برامج محددة.

إضافة إلى فوائد أخرى تتمثل في[1]:

- زيادة السرعة في فحص الأدلة.
- زيادة الدقة في فحص الأدلة على مستوى أعلى مقارنة بالفحص التقليدي.
- يعد الطريقة الأفضل لفحص كميات كبيرة من المعلومات
- تكلفة أقل مقارنة بالطرق التقليدية مع نتائج موثوقة
- موثوقية الحسابات أو البيانات التي يتم إعدادها بواسطة الحواسيب أكثر دقة
- يوفر تقارير دقيقة للمستخدمين الداخليين والخارجيين حيث سيتم الإشراف عليها من قبل الإدارة، مما يمنح هذه الأخيرة فرصة لإجراء فحوصات دورية للبرامج مثل ميكروسوفت.

[1] - Nejoom Arar Taher, The Benefit of Implementing Electronic Auditing in Iraq-Practical Study using IDEA Program, Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol (12) Issue: 38-2020 (December).

4.أنواع التدقيق الالكتروني للحسابات

كما نعلم يجمع التدقيق الإلكتروني بين جهود المدققين والحواسيب، ومع ذلك هناك طرق مختلفة لاستخدام التدقيق الإلكتروني بناءً على الأساليب المستخدمة في تشغيل وتنفيذ عملية التدقيق، ويوجد ثلاثة أنواع من التدقيق الالكتروني للحسابات هي:

_ التدقيق حول الحاسوب

- التدقيق من خلال الحاسوب
- التدقيق بالحاسوب

أ. التدقيق حول الحاسوب: في هذه الطريقة يستخدم المدقق الحاسوب كأداة لمعالجة المدخلات إلى مخرجات، بمعنى آخر لا يقوم المدقق بأي جهود تتعلق باستخدام البرامج أو تحليل النتائج، هذا النوع هو الأسهل لأنه لا يتطلب شخصًا محترفًا أو معرفة كاملة بالحاسوب.

أي أنه في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق باختيار بعض العمليات من بدايتها إلى نهايتها حيث يبدأ بالحصول على المستندات الأصلية الخاصة بتلك العمليات ويقوم بتنفيذها يدويًا من البداية إلى النهاية، ثم يقارن النتائج التي توصل إليها مع المخرجات التي حصلت عليها إدارة المشروع إلكترونيًا.

ب. التدقيق من خلال الحاسوب: في هذه الطريقة لا يتم التدقيق فقط في المدخلات أو المخرجات، بل يتم فحص النظام الحاسوبي ككل، وبالتالي تشمل عملية التدقيق البرمجيات التي تعمل داخل الحاسوب وتنفيذ جميع المعاملات، يتطلب هذا الأسلوب من المدقق استخدام تقنيات التدقيق المعتمدة على الحاسوب، حيث يحاول المدقق بشكل أساسي التعرف على وفهم هيكل الرقابة الداخلية في النظام الحاسوبي، إضافة إلى ذلك يتم تضمين ثلاث استراتيجيات اختبار في هذا الأسلوب، وهي اختبار البيانات، والمحاكاة المتوازية، ووحدة التدقيق المدمجة في النظام.

فحسب هذا النوع فانه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها دقيقة، فإن المخرجات الناتجة ستكون صحيحة بالضرورة، ويوجد عدة أساليب يلجأ إليها المدقق أهمها: طريقة اختيار العمليات الكترونيا، طريقة الرقابة على عملية التشغيل وإعادة التشغيل، طريقة نظام الاختيار المتكامل، طريقة التحديد (التأشير)، طريقة دراسة التسلسل المنطقي للبرامج، طريقة مقارنة البرامج، طريقة التتبع، طريقة برنامج العمليات الروتينية، طريقة مؤشر التدقيق المندمج[1].

[1] - يوسف مومني، الطيب فراج، مرجع سبق ذكره

ج. **التدقيق باستخدام الحاسوب:** هذه الطريقة أكثر تطورًا من الأنواع الأخرى من حيث استخدام برامج التدقيق من قبل المدقق، هذا يعني أن المدققين يجب أن يكون لديهم معرفة بكيفية استخدام برامج التدقيق لقراءة البيانات ومعالجتها وتحليلها، إضافة إلى ذلك يجب على المدققين استخدام العينة في هذه الطريقة من خلال اختيار عينة من البيانات المخزنة في البرنامج.

5.مراحل التدقيق الإلكتروني للحسابات

يم تنفيذ عملية التدقيق الإلكتروني وفقًا لمراحل وهي:

أ. مرحلة التدقيق التنظيمي: وهي المرحلة الأولى في تدقيق النظام، وتعتمد على جرد عناصر هذا النظام من المعدات، والوثائق، والموظفين، والإجراءات، والتعليمات، والوظائف، والتقارير.

ب. مرحلة التدقيق التطبيقي: وتأتي هذه المرحلة بعد مرحلة التدقيق التنظيمي لتدقيق خطوات تطوير النظام المعلوماتي، وذلك لضمان أن النظام قد حقق أهدافه ومتطلباته من جميع جوانبه التقنية والاقتصادية والتشغيلية والقانونية، بالإضافة إلى الانتقال من النظام القديم إلى نظام جديد بطريقة لا تغير النظام القائم.

ج.مرحلة التدقيق التفصيلي: عند إجراء تدقيق إلكتروني، قد يكون من الممكن مراجعة كل معاملة في ملف مما يلغي الحاجة لاستخدام العينة، إذا كان بإمكان القسم إجراء تدقيق تفصيلي في نفس الوقت الذي يستغرقه التدقيق باستخدام العينة، سيتم إجراء التدقيق التفصيلي[1].

6. خطوات التدقيق الالكتروني للحسابات

تعد وجود نظام مراقبة فعال مكونًا أساسيًا في إدارة الوحدات الاقتصادية، وهو ركيزة أساسية لتشغيلها بشكل سليم، ويساعد على ضمان تحقيق أهداف الوحدة بكفاءة وفعالية، وبالتالي تسعى هذه الوحدات إلى استخدام البرامج الإلكترونية لتطوير الخدمات التي تقدمها وتحقيق أهدافها بشكل فعال، من خلال المراحل التالية:

أ. المستندات المالية :تحديد أشكال المستندات مثل القسائم والإيصالات، وتسويتها وتسجيلها بشكل خاص على الكمبيوتر لكل نوع منها، مما يؤدي إلى تقليص دورة الوثائق.

ب. دفاتر السجلات والتسجيلات :تحديد الملفات لتخزين البيانات والمعلومات داخل الكمبيوتر، مما يعوض السجلات الورقية (المادية) والكتب، مع إمكانية الرجوع إليها بسهولة.

[1]- Auditing in an Electronic Environment, Florida Department of Revenue

ج. التقارير :استخدام مخرجات العمل المؤتمتة من المدقق لإعداد تقارير تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية، وتكون أساسًا للمناقشة والمحاسبة، مما يساعد الإدارة في حل المشكلات الإدارية بسرعة وبطريقة محدثة.

د. طريقة تسجيل القيود اليومية في الكتب: يتم ذلك في شكل صفحات في البرنامج الإلكتروني. وفي نفس الوقت، يتم التسجيل في دفتر الأستاذ من خلال عملية واحدة، مما يوفر الوقت ويساهم في تقليل فرصة حدوث الأخطاء، بالإضافة إلى تقليص مراحل العمليات المحاسبية.

ه. تحليل البيانات: الاعتماد على أدوات النظام الإلكتروني لتحليل البيانات بدلاً من الطرق التقليدية، حيث يساهم استخدام الأساليب والأدوات الإلكترونية في مجال الرقابة والتدقيق في تحليل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية والهندسية في تحليل البيانات.

7. البرمجيات الإلكترونية للتدقيق الالكتروني للحسابات

توجد العديد من البرامج الإلكترونية التي تستخدم في عملية المراقبة والتدقيق، ومن أهم هذه البرامج:

أ.برنامج IDEA ونظام تدقيق وتحليل البيانات: يُعتبر هذا البرنامج من أبرز البرامج الرائدة في التعامل مع البيانات المالية الصادرة عن **CASEWARE** في إصدارها العاشر، يوفر هذا البرنامج تسهيلات كبيرة في التعامل مع قواعد البيانات وتحليلها ومعالجتها بدقة وسرعة، مما يزيد من كفاءة وجودة عمل قسم التدقيق الداخلي، يشمل البرنامج المزايا التالية[1]:

- تسهيل استيراد البيانات من أي قاعدة بيانات.
- تسهيل عملية تصدير البيانات بعد معالجتها إلى أي صيغة (مثلpdf ، xls.....)
- تأثير على العديد من وظائف التدقيق المشتركة، بما في ذلك **قانون بنفورد.**
- تسجيل جميع مراحل التدقيق والتعامل مع البيانات، مما يتيح استخدامها في مهام التدقيق اللاحقة.
- تساهم في توفير المرافق الإضافية مثل **الإضافات الخاصة ببرنامج IDEA** ، و **Script IDEA**، و**المنتديات**، و**بوابات الدعم** في تعزيز وظائف وتجربة المستخدم لبرامج التدقيق الإلكتروني، وخاصة برنامج **IDEA** الذي يُستخدم على نطاق

[1] - Athraa Dhyaa Jassim Al-Shammari, Fatima Salih Mahdi Al-Grban, op, cit

واسع في التدقيق وتحليل البيانات، واليك تفصيل لكيفية إضافة هذه المرافق كما يلي[1]:

- **الإضافات الخاصة ببرنامج:IDEA** : الإضافات هي أدوات أو ميزات مخصصة يمكن إضافتها إلى البرنامج الأساسي **IDEA** لدعم المهام التدقيقية الأكثر تعقيدًا، قد تشمل الإضافات تقنيات إضافية لتحليل البيانات، أو ميزات معززة لإعداد التقارير، أو تكاملات مع أنظمة أخرى ومصادر بيانات، هذه الإضافات تجعل البرنامج أكثر مرونة ويمكن تخصيصه ليتناسب مع احتياجات التدقيق المختلفة.

- **IDEA Scrip**: هو ميزة تسمح للمستخدمين بأتمتة المهام المتكررة وتخصيص عمليات التدقيق، يمكن للمراجعين إنشاء سير عمل مخصص يمكن تنفيذه تلقائيًا، مثل استخراج البيانات وتحويلها وتحليلها وإعداد التقارير، هذا يوفر الوقت ويضمن التناسق في عملية التدقيق، وهو أمر مفيد بشكل خاص عند التعامل مع كميات كبيرة من البيانات.

- **المنتديات:** توفر **المنتديات** منصة مجتمعية يمكن للمستخدمين من خلالها تبادل الآراء، ومناقشة التحديات، وطلب المشورة من مستخدمي برنامج IDEA الآخرين أو الخبراء، يمكن أن يكون هذا الدعم بين الأقران ذا قيمة كبيرة لتعلم كيفية استخدام البرنامج بشكل أكثر فعالية، أو لحل المشكلات المحددة، أو لاستكشاف استراتيجيات وتقنيات تدقيق جديدة، كما تعزز المنتديات بيئة تعاونية للتطوير المهني.

- **الويبينارات:** توفر **الويبينارات** جلسات حية أو مسجلة ينظمها الخبراء، حيث يمكن للمستخدمين التعرف على الميزات الجديدة لبرنامجIDEA ، وأفضل الممارسات لاستخدام البرنامج، وأحدث الاتجاهات في مجال التدقيق الإلكتروني، توفر الويبينارات تجربة تعلم تفاعلية، حيث يمكن للمشاركين طرح الأسئلة، والمشاركة في العروض التوضيحية، وتعميق فهمهم لإمكانات البرنامج.

- **بوابة الدعم: بوابة الدعم** هي منصة إلكترونية مخصصة يمكن للمستخدمين من خلالها الوصول إلى الدعم الفني، والوثائق، والأسئلة المتداولة، وأدلة حل المشكلات، وغيرها من الموارد، تعتبر هذه البوابة بمثابة مركز موحد للحصول على المساعدة، مما يسهل على المراجعين حل المشكلات بسرعة وفعالية، تعد بوابة الدعم أمرًا أساسيًا للحفاظ على سير العمليات بشكل سلس، خاصة بالنسبة للمنظمات التي تعتمد على التدقيق الإلكتروني في تدقيقاتها المالية الحيوية.

تساهم هذه المرافق في تحسين تجربة المستخدم العامة من خلال تمكين المراجعين من أداء المهام بشكل أكثر كفاءة، والبقاء على اطلاع على تطورات البرنامج، وحل المشكلات

[1] - Athraa Dhyaa Jassim Al-Shammari, Fatima Salih Mahdi Al-Grban, op, cit

بسرعة، مما يجعل التدقيق الإلكتروني أكثر فعالية وسلاسة، يتم استخدام برنامج IDEA على نطاق واسع في مختلف الصناعات بفضل نتائجه الدقيقة والفعالة، فيما يلي بعض القطاعات التي يمكنها استخدام هذا البرنامج لأغراض التدقيق وإدارة البيانات: البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات الصناعية، المؤسسات الحكومية.

كما تم ذكره سابقًا، يوفر برنامج IDEA العديد من خدمات التدقيق التي تساعد المدققين في التأكد من أن عملهم خالٍ من الأخطاء والمعلومات المزيفة لذلك يحتوي برنامج IDEA على عدة تعليمات موجهة لحل قضايا معينة كما يلي[1]:

-**تحديد حجم العينة:** عند بدء المدققين عملهم باستخدام برنامج IDEA ، يتعين عليهم تحديد البيانات التي سيتم تدقيقها. سيساعد هذا البرنامج في اختيار العينة المناسبة التي سيتم مراجعتها بناءً على المبالغ وعناوين الحسابات. وفقًا لاختيار العينة، سيعرض التطبيق نتيجة البيانات المدققة موضحًا الأخطاء في تلك العينة.

- **معاينة الوحدة النقدية:** بعد تحديد المبالغ يحتاج البرنامج إلى معرفة العملة الخاصة بهذه الحسابات من أجل إجراء العمليات الحسابية مثل الجمع أو الضرب، عادةً ما يستخدم برنامج IDEA رمز الدولار مع المبالغ المعروضة.

-**تدقيق الأرصدة:** في هذا القسم سيعرض البرنامج صحة وتوافق الأرصدة، سيساعد ذلك المدقق في التأكد من صحة الأرصدة الخاصة بالمدينين والدائنين وأرصدة البنوك، يحتاج هذا القسم إلى توفر معلومات محددة مثل اسم الحساب، المبلغ الإجمالي، عدد الصفوف، ونسبة الأخطاء المسموح بها من أجل تنفيذ هذه العملية.

-**فحص التكرارات:** يساعد برنامج IDEA المدققين في العثور على المعلومات المكررة، مما يسهل مهمة اكتشاف البيانات المكررة، يمكن أن يساعد ذلك المدققين في اكتشاف التلاعب في السجلات، حيث قد يقوم بعض المحاسبين بذلك لإخفاء الأخطاء أو زيادة الدخل، باستخدام IDEA يمكن للمدقق اختيار البيانات واستخدام وظيفة "التكرار" مما يوفر الوقت للمدققين في اكتشاف التكرار.

- **اكتشاف الأخطاء وحساب الأهمية Materiality**: يتيح برنامج IDEA للمدقق اكتشاف الأخطاء باستخدام النسب المئوية للمخاطر المسموح بها، في هذه الحالة يجب تزويد برنامج IDEA بمعلومات حول الحسابات، وحجم العينة، وعنوان الوثائق، مثل عنوان ميزان المراجعة (Trial Balance) بعد ذلك، سيعرض البرنامج عدد المخاطر المكتشفة والمخاطر المسموح بها.

تتمثل فائدة هذه العملية في معرفة مستوى الأهمية (Materiality) ، الذي يساعد المدقق على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهمية بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها،

[1]- Nejoom Arar Taher, op, cit

بالإضافة إلى ذلك ستساعد هذه الوظيفة المدقق في تحليل الأمور ذات الأهمية المالية، وتحديد ما إذا كان من الضروري إجراء تعديلات أو تغييرات في التقارير المالية أو في الأرقام المدرجة في السجلات.، تسمح هذه العملية للمدقق بتحليل المخاطر المسموح بها ومعرفة الأرقام التي قد تؤثر على القرارات المالية للمؤسسة بشكل كبير.

ب. لغة أوامر التدقيق (ACL) : تعتبر واحدة من أهم وأكثر البرامج انتشارًا على مستوى العالم في مجال التعامل مع البيانات المالية، يقدم هذا البرنامج تسهيلات كبيرة في التعامل مع قواعد البيانات وتحليلها ومعالجتها بالدقة والسرعة المطلوبة، مما يزيد من كفاءة وجودة عمل قسم التدقيق الداخلي، من أهم وظائف البرنامج في نسخته الحالية، ACL 13 ن ما يلي:

- إعادة بناء البيانات بناءً على تاريخ التقدّم (Aging history)
- التعرف على التكرار .
- القدرة على تصدير البيانات من البرنامج إلى برامج أخرى .
- استخراج البيانات ذات الطبيعة الاستثنائية في ملفات الاستخراج.
- تحديد الفجوات .
- دمج ودمج البيانات من ملفين منفصلين إلى ملف واحد
- تصنيف البيانات على طبقات محددة بناءً على عامل مناسب لأغراض التصنيف والعينة
- ترتيب البيانات وفقًا لأي حقل داخل ملف الترتيب
- تلخيص وتجميع البيانات لأغراض الإشراف على التلخيص
- جمع قيم البيانات من حقول ملف إجمالي البيانات.

8. استخدامات برامج التدقيق الإلكتروني

يتعلق التحكم في برامج الكمبيوتر بالوظائف الخاصة التي تقوم بها إدارة معالجة البيانات إلكترونيًا، ويهدف إلى توفير درجة معقولة من التأكد من سلامة عمليات تسجيل

ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، تمثل إجراءات التحكم المطبقة ثلاثة أنواع من التحكم، وهي كما يلي[1]:

أ.التحكم في المدخلات: يتمثل ذلك في مراجعة الدورات الوثائقية، مراقبة أو متابعة تدفق البيانات، والوفاء بجميع الشروط الرسمية والموضوعية المعترف بها وفقًا للأنظمة الداخلية والإجراءات المعتمدة، ويهدف إلى توفير درجة معقولة من التأكد من صحة البيانات المعتمدة التي استلمتها إدارة معالجة البيانات، تشمل طرق التحكم في المدخلات التأكد من الدقة والشمولية للبيانات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية مثل (جرد الوثائق التي يتم أخذ البيانات منها، استخدام طريقة الرقم التسلسلي لإدخال البيانات، توثيق البيانات المدخلة ومراجعتها من قبل شخص مسؤول) ثم تحليل وعرض المعلومات.

ب. التحكم في معالجة البيانات :يهدف إلى توفير درجة معقولة من التأكد من تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونيًا وفقًا للتطبيقات المحددة بمعنى معالجة جميع العمليات كما هو مذكور وعدم إغفال أي منها، عندما تدخل البيانات إلى الكمبيوتر، يصعب تعديلها إلا استنادًا إلى برنامج جديد، ولا توجد فرصة للتلاعب بها، ويمكن للشخص المسؤول التأكد من أن البيانات المخزنة داخل الكمبيوتر تتطابق مع الأصل، وفي هذه الحالة يركز المدقق على (وجود طرق تحكم ذاتية داخل البرنامج، سلامة أوامر التشغيل من منظور محاسبي، دقة التعديلات على برامج الكمبيوتر، وسلامة أداء الكمبيوتر).

ج. التحكم في المخرجات: يهدف إلى التأكد من صحة المخرجات وعمليات معالجة البيانات مثل قوائم الحسابات أو التقارير وتداول هذه المخرجات من قبل الأشخاص المخولين، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- التأكد من وجود نموذج ثابت للنماذج المستخدمة في التقارير.
- ضمان أن محتوى التقرير يعكس البيانات المخزنة في الملفات.
- ضمان أن التقارير يتم إيصالها إلى الأشخاص الذين لهم الحق في الاطلاع عليها.
- ضمان أن الحسابات صحيحة.
- تحليل البيانات المالية والتقارير.

9. المسؤول عن العمل الرقابي ضمن الأنظمة الإلكترونية

لكي تكون عملية الرقابة متكاملة ومتطورة، يجب أن يكون المسؤول الرقابي مسؤولاً عن متابعة تقدم إجراءات العمل الرقابي في ضوء تكنولوجيا المعلومات والتطور

[1] - Athraa Dhyaa Jassim Al-Shammari, Fatima Salih Mahdi Al-Grban, op, cit

في العمل، ولذلك يتطلب الأمر أن يكون لديه معرفة كافية ومعرفة بالعمل الرقابي المتقدم كما يلي :

- معرفة لغات البرمجة المستخدمة في العمل لتشغيل البرامج.
- معرفة كاملة بطبيعة الحواسيب الإلكترونية وأنظمتها التشغيلية
- معرفة كاملة بالبرامج الحاسوبية التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية لتشغيل الأنظمة المحاسبية والرقابية الحديثة وكيفية تدقيقها.
- المشاركة في تطوير أو تقييم برامج الحاسوب للوحدة الاقتصادية للاستفادة من عملية التدقيق
- الإلمام بالأساليب الرياضية والإحصائية المتاحة التي يمكن استخدامها في عملية التدقيق، والتي أصبحت سهلة بعد استخدام الحواسيب الإلكترونية والتأكد من أساليب تحليل البيانات.
- المعرفة الكاملة بالأنظمة المعلوماتية المتكاملة والشبكات المعلوماتية المحلية والدولية.
- ضمان سلامة بيانات البرمجيات الإلكترونية (Soft-Ware) من حيث محتواها وملاءمتها.
- ضمان صحة ودقة نظام توزيع المعلومات، وحمايته وإمكانية استرجاعها لاستخدامها في عملية التدقيق المستمر، وضمان نظام التغذية الراجعة وحمايته من التلاعب.

10. آثار استخدام برامج التدقيق الإلكترونية في العمل الرقابي والمشاكل الناتجة عنها

يمكن توضيح آثار استخدام برامج الحاسوب في العمل الرقابي من خلال تأثيرها على تخطيط عملية التدقيق، من حيث توقيت إجراءات عملية التدقيق، وتأثيرها على بعض خصائص الرقابة الداخلية الموجودة في التدقيق اليدوي، واحتمالية تغيير بعض العاملين أو الآخرين للبيانات المحاسبية وبرامج الحاسوب بسهولة، ومن مواقع أخرى دون أن يتم اكتشافها، كما أن الحواسيب لها خصائص وقدرات معينة في تشغيل البيانات، وهذه الخصائص والقدرات قد تحمل أهمية للمراجع، حيث إن هذه الخصائص والقدرات هي كما يلي:

أ. الأداء المنظم والمستمر.

ب. السجلات المنفصلة.

ج. تحديث الحسابات والملفات على الفور وفي نفس الوقت.

يدرس المدقق ويقيم النظام الرقابي في كلتا الحالتين (التدقيق عبر الحاسوب، والنظام اليدوي)، ويقوم بإجراء اختبارات التوافق الشاملة لجمع أكبر قدر من الأدلة حتى يتمكن من التعبير عن رأي مهني محايد بشأن عدالة ودقة البيانات المالية، لا تختلف أهداف الرقابة في النظام المحاسبي التقليدي عن أهداف الرقابة في النظام المحاسبي المعتمد على تشغيل البيانات الإلكترونية، ففي كلا النظامين تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان دقة البيانات المحاسبية، ومدى الاعتماد عليها، بالإضافة إلى حماية أصول الوحدة الاقتصادية من السرقة أو الفقدان أو سوء الاستخدام، وتطوير الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ سياسات تلك الوحدات، و مثلما لم تختلف أهداف الرقابة الداخلية في كلا النظامين، لم تختلف أيضًا مكونات الرقابة، ولكن الفرق يكمن في طبيعة مشكلات الرقابة في النظام المحاسبي.

إن استخدام الحواسيب في معالجة البيانات المحاسبية يؤدي إلى تأثير على نظام الرقابة الداخلية، حيث يؤثر الكمبيوتر على الأساليب والإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية التي تُستخدم في الأنظمة اليدوية، ويمكن تلخيص ذلك في التغييرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي، والتغييرات في الوثائق التقليدية، والتغييرات في طبيعة معالجة البيانات، فقد قدمت تكنولوجيا المعلومات مساهمة كبيرة في جميع مجالات العمل، ولم تكن الرقابة الداخلية بعيدة عن هذا المشهد، حيث فرضت تكنولوجيا المعلومات سيطرتها على دمج تكنولوجيا المعلومات مع الأنظمة المحاسبية من خلال:

- استبدال الرقابة الإلكترونية بالرقابة اليدوية.
- توفر أنظمة تكنولوجيا المعلومات عالية الجودة.
- الاعتماد على القدرات الوظيفية للجزء المادي من الكمبيوتر والبرمجيات دون حماية مادية
- المشاركة المحدودة للأفراد
- الأخطاء النظامية مقابل الأخطاء العشوائية.

المحور الثامن: حالات مقترحة للحل

الحالة الأولى

يعمل "عبد الله" مديرا لشركة تقوم بتصنيع مكيفات الهواء، ومع نمو أعمال الشركة خاصة خلال السنة الأخيرة، فقد بدأ "عبد الله" في السعي نحو إنشاء حساب ائتمان مع بنك التنمية المحلية، ونتيجة لذلك فقد طلب البنك من "عبد الله" القوائم المالية المراجعة قانونيا للشركة والتي تغطي الفترة المالية الحالية لها، وكان رد "عبد الله" بأنه لا يرى سببا لمثل هذا الطلب لأن الشركة لديها فريق ممتاز للمراجعة الداخلية يقوم بمراقبة جميع الأنشطة المحاسبية، ولهذا السبب فانه متأكد بأن القوائم المالية لديه يتم إعدادها بصورة صادقة وعادلة.

ومن أجل ذلك فقد عرض المراجع القانوني "سليم" الذي يملك أسهم في هذه الشركة أن يقوم بمهمة المراجعة لـ "عبد الله"، ويرى أنه بوسعه أن يقوم بمهمة المراجعة على الرغم من ملكيته لبعض أسهم هذه الشركة، وقد أدلى مراجع قانوني آخر "الياس" برأيه بأن المراجع الأول "سليم" لا يمكنه القيام بهذه المهمة ولذلك لا يجب قبول عرضه لهذه المهمة.

وقد أسندت المهمة لمكتب المراجع القانوني " Bureau comptale CCC Mne ROUAG" فقام هذا المراجع القانوني بإتمام مراجعته القانونية للقوائم المالية للشركة كما قام بتسليم تقرير مراجعة غير متحفظ لأعضاء مجلس إدارة الشركة ويعتقد "عبد الله" مدير الشركة أن المراجعة القانونية التي تمت تعتبر نشاطا غير منتج لأنها لم تدخل أي تغييرات جوهرية على القوائم المالية.

قام أحد أقربائك ومن أجل الاستثمار بشراء مائة سهم من أسهم شركة "عبد الله" وبصفته أحد مساهمي الشركة فقد استلم التقرير السنوي لها، وقد لاحظ أن مكتب المراجع القانوني " Bureau comptale CCC Mne ROUAG" هو الذي راجع القوائم المالية للشركة وأبدى رأيا غير متحفظ فيما يتعلق بعدالة وصدق القوائم المالية، وبمناقشة التقرير السنوي معك يرى بأنه طالما أن مكتب المراجعة القانونية هو الذي قد أدلى رأيا غير متحفظ على هذه القوائم فان استثماره في هذه الشركة يعد استثمارا جيدا.

المطلوب:

1. اشرح لـ "عبد الله" لماذا يصر البنك على المراجعة القانونية للقوائم المالية
2. اشرح المبرر من وراء هذا الموقف الذي عبر عنه المراجع الثاني "الياس"
3. أجب باختصار على تعليقات مدير الشركة "عبد الله"

4. كيف يمكنك الرد على الملاحظات التي توصل إليها قريبك.

الحالة الثانية

اصطحب السيد "أحمد" رئيس مكتب محاسبة بالجزائر عند البدء في القيام بمهمة المراجعة أحد المحاسبين لديه "سعد" في جولة عمل إلى مصنع العميل، وقد تفقدوا الحالة العامة للمعدات والتعرف على المعدات الجديدة التي حصل عليها العميل أثناء السنة، وبعد انتهاء الجولة طلب "أحمد" من "سعد" أن يفحص الأدلة المستندية للمعدات الجديدة التي شاهدوها أثناء جولتهم في المصنع، وقد تساءل "سعد" عن سبب هذا الطلب، ويرى أن "أحمد" قد قام فعلا بمراجعة هذه الآلات خلال جولته بالمصنع.

ونظرا لتزايد الطلب على أعمال مكتب المحاسبة للسيد "أحمد" تم تعيين "صالح" كمحاسب جديد يعمل تحت إشرافه في مهمة المراجعة، وقد أوكل إليه مسؤولية الفحص المستندي للشيكات المنصرفة وايصالات استلام النقدية، ويرى هذا المحاسب انه يفترض بان كل من الشيكات المنصرفة وإيصالات استلام النقدية تتساوى من حيث أنها أدلة إثبات مستندية مقنعة ومدعمة للمدفوعات النقدية والمقبوضات النقدية على التوالي، ولا يرى هذا المحاسب أي اختلافات في مدى صلاحية وفعالية هذين المستندين كأدلة إثبات للمدفوعات والمقبوضات النقدية.

وقد لاحظ "صالح" من برنامج المراجعة أن أدلة الإثبات التي تم جمعها من فحص فواتير الشراء تعد أكثر صلاحية من الأدلة المستخرجة من فحص فواتير البيع، ولكنه يرى أنه ما دام كل من هذين النوعين من المستندات يعكس كميات البضاعة، وأسعارها، وقيمتها، فيجب إذن أن يتساوى كلا الأدلة في الصلاحية.

المطلوب:

1- بصفتك رئيس مكتب المحاسبة، وضح كيف ترد على "سعد".

2- ما رأيك في وجهة نظر المحاسب "صالح".

3- اشرح لهذا المحاسب "صالح" لماذا يضع المراجع ثقة أكبر في أدلة الإثبات المتعلقة بفواتير الشراء عن تلك المتعلقة بفواتير البيع .

الحالة الثالثة

تم موافقتك على القيام بمهمة فحص القوائم المالية لشركة "جسور للتعمير والبناء" بصفتك مراجع قانوني، وهي مؤسسة صغيرة تقوم بمراجعتها على مدار عدة سنوات، ونظرا لانشغالك في كتابة تقرير يتعلق بمهمة أخرى فقد أرسلت أحد المراجعين

المساعدين للبدء في عملية المراجعة بحيث يبدأ بحسابات المدينين، وباستخدام أوراق المراجعة الخاصة بالسنة السابقة للاسترشاد بها، قام المراجع المساعد بفحص ميزان المراجعة، وإرسال مصادقات ايجابية للعملاء للرد عليها، وفحص المستندات المؤيدة للعمليات الخاصة بالعملاء، بالإضافة إلى انجاز مهام أخرى يرى أهميتها للحصول على رأي معقول حول صحة هذه الحسابات ومدى قابليتها للتحصيل، وبعد انتهاء المراجع المساعد من عمله قمت أنت بفحص أوراق المراجعة التي أعدها ووجدت أنها متفقة تماما مع أوراق المراجعة الخاصة بالسنة السابقة. فقدمت رأيا تقول فيه " قمنا بعمل الفحص اللازم وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها.....".

المطلوب:

1. أذكر ثلاثة معايير متعارف عليها مع ربطهم بالحالة السابقة مع توضيح كيف تم الأخذ بها –إن كانت مناسبة –أو عدم الأخذ بها

2. ناقش مسؤوليتك فيما يتعلق بالأخطاء والمخالفات في مهمة الفحص التي قام بها مساعدك وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

الحالة الرابعة

أثناء عملية التخطيط لتدقيق شركة (AL) لأول مرة قمت بعقد اجتماع مع مجلس الإدارة للاتفاق على المواعيد والترتيبات المتعلقة بتدقيق الكشوفات المالية في 2023/12/31 ومن خلال ذلك قام أحد أعضاء مجلس الإدارة باقتراح أن تقوم بتقسيم عمل التدقيق بين ثلاثة أعضاء (فريق التدقيق) هما: عضو منتدب يقوم بتدقيق الأصول، عضو ثاني يقوم بتدقيق الالتزامات، عضو ثالث يقوم بتدقيق حسابات النتيجة، وكان من

رأي عضو مجلس الإدارة أن هذا التقسيم سوف يؤدي إلى تقليل وقت التدقيق وعدم تكرار الأعمال، وتقليل التداخل المستمر في أعمال الشركة.

وخلال تشاورك مع فريق التدقيق الذي يعمل معك، وقبل القيام بمهمة المراجعة قمت بشرحها لهم وتم التأكيد على أن برنامج المراجعة يستلزم الحصول على مستوى معين من المعرفة عن المؤسسة التي تسمح بتخطيط وانجاز الفحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، إضافة إلى فحص نظام الرقابة الداخلية واختبار مدى الالتزام به، كما أكدت أيضا أن برنامج المراجعة يستلزم عمل اختبارات أساسية لأرصدة الحسابات، وقد سألك أحد أعضاء الفريق عن مدى ضرورة الاختبارات الأساسية، طالما أنه يمكن الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للتأكد من شرعية جميع العمليات وصحة تسجيلها.

وبعد بداية المهمة من بين تعليماتك أسندت لأحد أعضاء الفريق أن يفحص مستنديا عينة من العمليات المسجلة بالجانب المدين في حسابات المدينين، وبعد أن أتم هذا العمل طلبت منه أن يتتبع فواتير الشراء حتى أرصدة حسابات الدائنين بدفتر الأستاذ.

وتجدر الإشارة إلى أن مصاريف الإعلان بالشركة (AL) هي أكبر مصروف بها، وقد قام مدير التسويق والإعلان بالشركة باقتراح أن يقوم عبد الله (مدقق بمكتب المراجعة) بتدقيق هذا الجزء علما بأن خال عبد الله يملك شركة الإعلانات التي تتعامل معها شركة (AL)، وقد أفاد السيد مدير التسويق والإعلان أن اختياره لـ عبد الله قد جاء نتيجة معرفته بشركة الإعلانات والعقد المبرم بين شركة (AL) وشركة الإعلان

المطلوب:

1. إلى أي مدى يجب على المدقق الاعتماد على توجيه إدارة الشركة لكيفية أداء عمل التدقيق، ولماذا؟

2. هل يمكن الاعتماد على تقسيم عمل التدقيق بين ثلاث مدققين كما تم اقتراحه من طرف عضو مجلس الإدارة، علل إجابتك؟

3. كيف تساعد درجة معرفة المراجع بالمؤسسة موضع المراجعة في تخطيط وانجاز الفحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليا؟

4. كيف يمكنك الرد على السؤال الذي طرحه عضو فريق المراجعة عليك؟

5. لماذا طلبت من عضو الفريق أن يتم فحص مستنديا حسابات المدينين بينما يقوم بتتبع فواتير المشتريات إلى أرصدة حسابات الدائنين.

6. هل يمكن لـ عبد الله تدقيق مصروفات الإعلان؟ ولماذا؟

الخاتمة

الخاتمة

يعد التدقيق المالي جزءًا أساسيًا من العمليات المالية للشركات فهو يهدف إلى تقييم وتحليل السجلات المالية للشركة للتأكد من دقتها وموافقتها للمعايير المحاسبية المعتمدة، لهذا يتعين على مراجعي الحسابات أن يكونوا مستقلين تمامًا عن الشركة التي يقومون بتدقيق حساباتها، لضمان النزاهة والموضوعية في تقديرهم، وحتى يتمكن المراجعون من ذلك يجب عليهم التحقق من فعالية وسلامة الإجراءات الداخلية المتبعة في الشركة لضمان منع الاحتيال والخروج عن المعايير.

ولهذا فان دراسة مقياس التدقيق المالي سوف يتيح للطلاب فهمًا عميقًا للمفاهيم المالية الأساسية، مثل تحليل البيانات المالية والرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية، مما يؤسس لقاعدة قوية في مجال الأعمال والمالية إضافة إلى عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **تطوير المهارات الأساسية** :يساعد دراسة التدقيق في تطوير مهارات البحث والتحليل واتخاذ القرارات، وهي مهارات حيوية في عالم الأعمال والمهن المالية.
2. **التحضير للمهنة المالية** :يمهد دراسة التدقيق الطريق للطلاب لدخول مجالات مثل المراجعة والتدقيق والمحاسبة والتمويل، حيث يتعلمون المفاهيم والأدوات التي ستساعدهم في حياتهم المهنية لاحقًا.
3. **فهم أهمية الرقابة والتحقق** :يعيش الطلاب تجربة فعلية في كيفية الرقابة والتحقق من البيانات المالية، مما يوفر لهم فهمًا أعمق لأهمية هذه العمليات في الحفاظ على شفافية الأعمال ونزاهتها.
4. **التعرف على التحديات الحالية والاتجاهات المستقبلية** :يتيح للطلاب فهم التحديات والاتجاهات الحالية في مجال التدقيق، مثل التكنولوجيا المالية والابتكارات في مجال التدقيق، مما يجعلهم على اطلاع دائم بأحدث المستجدات في المجال.

وبشكل عام، يمثل دراسة التدقيق تجربة تعليمية ثرية تمهد الطريق للطلاب لفهم عميق للمفاهيم المالية وتطوير مهارات مهمة لمستقبلهم المهني في مجال الأعمال والمالية.

قائمة المراجع

المراجع:

1. باللغة العربية

أ. الكتب

- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
- أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017
- أحمد محمد سمير، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009
- ايهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، ط01، 2012
- حسين عبد الله دشلة، دليل التدقيق المالي (إجراءات تفصيلية استنادا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير الأنتوساي)، ط01، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019
- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998
- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات، مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
- عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993
- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002
- أحمد عبد المولى الصباغ، عادل عبد الرحمان أحمد، كامل السيد أحمد العشماوي، أساسيات المراجعة ومعاييرها، ط1، بدون دار نشر، مصر، 2008
- الشيشيني حاتم محمد، أساسيات المراجعة "مدخل معاصر"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007
- خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط01، مصر، 2014،
- منصور البديوي ، شحاته السيد، دراسات في الاتجاهات الحديثة للمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2023، ص 190
- عبد الفتاح الصحن ، محمود ناجي درويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1998
- عبد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1994

ب. المجلات

المراجع:

- فاتح سردوك، مراجعة الحسابات وضرورة إيجاد نظرية لها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الأول، 2008
- يخلف صفية، طرشي محمد، دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020
- يوسف مومني، الطيب فراج، مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، 2020.

ج. اطروحات دكتوراه وماجستير

- محمد أمين لونيسة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية- دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، 2017
- بودلال حنان، التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق مالي ومحاسبي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020،
- واكر مريم، التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين جودة التدقيق الخارجي في بيئة الأعمال الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، محاسبة وتدقيق، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2023
- محمد حامد مجيد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016

د. المراسيم والقوانين

- المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016
- المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016.
- المقرر رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2017
- المقرر رقم 77 المؤرخ في 2018/09/24، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2018.

2. باللغة الأجنبية:

-Henri Bougium, Jean Charles Becour, Audit Opérationnelle, Edition Economica, Paris, 1996, p12.

-Jean Charles Becour, Henri Bouquin. Audit Opérationnel, Economica, 2eme Edition, Paris, 1996, p12.

المراجع:

-Renard jacques,**théovie et portique de l'audit interne 7 éme edition d'organisation eyroylles**, Paris,2010, p p 134. 135-

-Tounsi Nasiba , bougetaya soufian, Electronic auditing and its impact on creating a competitive advantage, The international conference: Challenges of activating electronic auditing in light of digital transformation, may, 2024.

- Athraa Dhyaa Jassim Al-Shammari, Fatima Salih Mahdi Al-Grban, The effect of using electronic auditing programs on auditing and oversight work, Social Science and Humanities Journal, - VOL-04, ISSUE-06, 2020

-Nejoom Arar Taher, The Benefit of Implementing Electronic Auditing in Iraq-Practical Study using IDEA Program, Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol (12) Issue: 38-2020 (December).

- Auditing in an Electronic Environment, Florida Department of Revenue